بسم الله الرّحمن الرحيم

November 1999. Issue No. 202
العدد ٢٠٢، نوفمبر ١٩٩٩م، رجب/شعبان ١٤٢٠ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

تهميش المطالب السياسية لن يفيد الحكومة والحرية تبقى أملاً للشعب

«ان التطورات التي تحققت حتى الآن اقل مما نطمح فيه» بهذه الكلمات وصف احد السياسيين الغربيين الوضع في البحرين منذ وفاة الامير السابق، وهو وصف، كما هو واضح، يعكس شعور اصدقاء حكومة البحرين بعدم جدية المشروع الاصلاحي الذي تحدث عنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بعد استلامه مقاليد الامور في الربيع الماضي. وهذه الحقيقة تمثل مشكلة على الصعيد العام بسبب ما تنطوي عليه من غياب وعي اصحاب القرار السياسي في البحرين لخطوة استمرار حالة الجمود. ويدرك المسؤولون ذلك ولكنهم يسعون لتجاوز التعقيدات بطرح مشاريع هامشية تكرس ما تقوله المعارضة حول جمود الوضع السياسي في البلاد. وجاء الاعلان عن تشكيل لجنة لحقوق الانسان تابعة لمجلس الشورى الذي عين رئيس الوزراء كل اعضائه مؤكدا الرأي القائل بان الحكومة تبحث عن شرعية وموقف سياسي داعم من خلال بعض الخطوات المحدودة التي تلامس المشكلة في هوامشها ولا تصل الى عمقها. ويقول المعترضون على هذه المبادرة ان الحكومة غير جادة في الاصلاح، ولو كانت جادة لسمحت بتشكيل لجنة شعبية لحقوق الانسان قادرة على التعاطي مع الموضوع بشكل اكثر جدية وواقعية. ويتساءل هؤلاء عن مدى قدرة هذه اللجنة واعضائها على استجواب المعذبين الاساسيين المعروفين او الامر باعتقالهم وتقديمهم الى المحاكمة، وكذلك مدى استعدادها لمناقشة قوانين الطوارىء التي تحكم البلاد بقسوة منذ اكثر من ربع قرن وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة.

وهكذا يبدو الاصلاح السياسي حلما يراود اذهان المخلصين من ابناء البحرين والمهتمين بحقوق الانسان على الصعيد الدولي، وهو حلم يجب ان يتحقق عاجلا ام آجلا لان غياب الاصلاح يعني استمرار الازمة وربما تفاقمها في الفترة المقبلة. ومع ان المنطقة تشهد قليلا من بوادر الانفراج السياسي على صعيد انماط الحكم المحلية فان البحرين تبقى آخر الدول المرشحة للقيام بهذا الاصلاح. ولكن في الوقت نفسه لا يستطيع دعاة الاصلاح التخلي عن المطالبة به لانهم يشعرون بان الامور لن تستقيم في البلاد في ظل استمرار الحكم بقوانين الطوارىء وكذلك استمرار العمل بمواد الدستور التي تنظم الحريات وتضمنها. وفي الوقت الذي تحاول الحكومة فيه تضليل الرأي العام والمنظمات الحقوقية الدولية بوجود «اصلاحات» سياسية وحقوقيه فان استمرار المعارضة في كشف الستار عن الممارسات السياسية الملتوية سوف يكرس شعور الآخرين بالازمة ويدفع الى المزيد من العمل الشعبي لفرض التغيير. وهناك من يتساءل عن جدوى الاستمرار في مناطحة حكومة لا تعترف بالقوانين والاعراف الدولية وبالتالي إجهاد الكوادر الوطنية الفاعلة بفعاليات غير ذات أثر، ولكن في الوقت نفسه يرى دعاة الاصلاح ان الوضع سوف يزداد سوءا ولا يستبعد ان يتطور الوضع الداخلي الى مستوى اخطر من العنف والتوتر اذا استمر تغييب الدستور وتواصلت سياسات القمع والاستبداد.

ان الوضع في دول الخليج العربية يعاني من مشاكل كثيرة. واذا كان الوضع الاقتصادي يتأرجح باستمرار مع تأرجح اسعار النفط فان انعكاسات هذا التغير على وضع سياسي راكد قد تؤدي الى خلخلة الامن والاستقرار خصوصا مع استمرار تدفق العمال الاجانب على المنطقة. ويدرك الحكام ان رؤوس الاموال الخليجية بدأت تخرج من المنطقة الامر الذي يعتبر مؤشرا على غياب ثقة قطاع رجال الاعمال في الوضع السياسي العام. كما ان استمرار الاهتمام الامريكي بالمنطقة مع غياب حالة التوازن في السياسة الامريكية ازاء قضاياها يعتبر من العوامل ذات التأثير السلبي على الاستقرار. يضاف الى ذلك ان المفارقة بين دول الخليج على صعيد الاوضاع الداخلية والحريات وكذلك السياسات الخارجية تؤكد غياب التوافق الخليجي حول قضايا مهمة ذات أبعاد استراتيجية غير قليلة. ففيما احتدمت المواجهة الشهر الماضي بين بعض العناصر الاسلامية والعلمانية في الكويت حول ما كتبه الدكتور احمد البغدادي حول تجربة الرسول عليه افضل الصلاة والسلام، كان واضحا ان السجال سوف يستمر حول الحريات العامة وخصوصا حرية التعبير وما اذا كان هناك ضرورة لوضع حدود او ضوابط. ويتضح من هذا السجال وجود حاجة لاعادة تشكيل المفاهيم لدى السلطات

○ شهد الشهر الماضي تكريسا للقوانين التعسفية ومنع حرية التعبير. فقد منع المواطنون من اقامة احتفالات دينية تقليدية اعتادوا على اقامتها من مئات السنين بمناسبة مولد الامام علي بن ابي طالب. وحدث المنع بالقوة في بعض المناطق مثل الدراز حيث ذهب عدد من عناصر جهاز التعذيب الى مأتم العدالة واجبروا القائمين على المأتم بغلقه واعتقلوا مسؤول المأتم للتحقيق ثم افرجوا عنه وفي مناطق اخرى حدث المنع بتوجيه تهديدات بالاعتقال والتعذيب لرؤساء المآتم والمساجد في بني جمرة وكرانة وتوبلي. ولعب خالد المعاودة دورا محوريا في منع الاحتفالات، وقال ان اي احتفال في المستقبل سوف يمنع اذا لم يحصل القائمون به على ترخيص خاص من وزارة الداخلية. كما استدعي عدد من علماء الدين وطلب منهم عدم أداء الصلاة في مساجد معينة، وما يزال مسجد مدينة حمد مغلقا منذ مطلع الشهر الماضي. ويضاف هذا القمع الى القائمة الطويلة من سياسات القمع والمنع وتضييق مساحة الحريات العامة.

○ وفي محاولة للتشويش على الرأي العام صدر قرار اميري بتشكيل لجنة لحقوق الانسان تابعة لمجلس الشورى الذي عين رئيس الوزراء جميع اعضائه. وحددت مهمة اللجنة بتقديم الاقتراحات والمشورات الى مجلس الوزراء حول القوانين والنظم البحرينية، ومنعت من اصدار اي تقرير علني. ولا يسمح للجنة بالاستماع الى شكاوى المواطنين حول الاعتقال التعسفي والتعذيب، كما لا يسمح لها بمراقبة ممارسات جهاز التعذيب. ويخشى اعضاء اللجنة من الاعتقال والتعذيب اذا ما ارادوا التصدي للقضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان، حيث ان عملها لن يكون ذا جدوى ما لم تستمع الى الشكاوى وتقابل المسؤولين عن التعذيب. واعتبرت المعارضة تشكيل اللجنة محاولة يائسة من قبل الحكومة لمنع الانتقادات الدولية التي توجه الى حكومة البحرين ومحاولة لقطع الطريق على المنظمات الحقوقية الدولية التي ترغب في زيارة البحرين وتقصي الحقائق بشأن حقوق الانسان. ويطالب المواطنون بتشكيل لجنة شعبية حرة للاهتمام بحقوق الانسان وفقا للقوانين

○ وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة خلال الشهر. وكان من بين الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب اطفال دون الخامسة عشرة من العمر. وقد اعتقل هؤلاء من مناطق عديدة مثل القدم وكرزكان وكرانة وسترة وغيرها. وحدثت الاعتقالات من اماكن العمل احيانا ومن المنازل احيانا اخرى، واطلق سراح البعض بينما بقي البعض الآخر في الزنزانات.

○ واستمرت كذلك سياسة الابعاد القسري للمواطنين الذين يحملون جوازات سفر بحرينية صالحة للسفر. ومن بين من ابعدوا شاب بحريني كان عائدا البحرين من قطر بعد انهاء دراسته الثانوية. ولم يسمح له بدخول البلاد بل اعيد الى الدوحة ظلما وعدوانا. وكان الشاب قد اضطر للذهاب الى قطر لاكمال دراسته بعد ان رفضت الحكومة السماح له باتمام دراسته بعد الافراج عنه من السجن الذي بقي فيه عاما كاملا في ١٩٩٦.

○ وفي الكويت استمرت الحملة التي تشنها المخابرات على المواطنين البحرينيين العاملين في الكويت. واعتقل لمدة يوم واحد المواطن فاضل العجيمي وتعرض للتعذيب، وهدد بالتسفير الى البحرين، وسحب جوازه قبل ان يخلى سبيله بانتظار قرار المخابرات البحرينية. وسبق لمواطن آخر هو عباس درويش ان تعرض لمحنة مماثلة عندما تم تسليمه الى حكومة البحرين واصبح ممنوعا من العودة الى الكويت، وهو متزوج من امرأة كويتية.

○ اما الحصار على منزل الشيخ الجمري فقد تكثف خلال الشهر، فقد أصبح ممنوعا على اي احد من اقربائه ما عدا ابنائه دخول المنزل. وعندما يخرج تتبعه سيارتان بهما عناصر المخابرات. فاذا دخل منزل احد تعرض ذلك المواطن للتنكيل. كما حرم الشيخ من العلاج المناسب الذي يتطلب بقاءه في المستشفى بضعة أيام. ويعتقد ان هناك اجهزة تنصت في المنزل تنقل كل ما يجري فيه الى مركز التعذيب بالبديع. وما تزال رسائل الحكومة الى الشيخ تشترط قيامه بزيارة رئيس الوزراء في مقابل رفع

مساجلات السياسة وحقوق الانسان في الدول الخليجية قبيل القمة

قدمت المبادلة الكلامية التي حدثت بين رئيس تحرير صحيفة «الوطن» القطرية ورئيس مجلس الامة الكويتي الشهر الماضي مؤشرا على نوعية الهموم التي تشغل بال المواطنين الخليجيين. وفي هذا المجال يبدو الهم السياسي المرتبط بالمشاركة الشعبية هو الاكثر ضغطا والأشد اثارة للجدل. ومع ان تلك المبادلة لم تستغرق طويلا فان دلالاتها تتجاوز حجمها وتكشف عمق المشاعر تجاه الممارسة السياسية في دول الخليج. ولا يقل عن ذلك اهمية ما طرحه السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية خلال مؤتمره الصحافي الذي عقده في الكويت بعد يوم واحد من المبادلة الكلامية المذكورة.

فبعد ان انهى رؤساء تحرير الصحف الخليجية مؤتمرا لهم في العاصمة الكويتية، دعاهم السيد جاسم الخرافي، رئيس مجلس الامة الى لقاء حول دور مجلس الامة الكويتي في الحياة العامة للكويت وتطوراتها وطبيعة العلاقة المستقبلية مع الحكومة في عهده (جاسم الخرافي). وطرحت خلال اللقاء اسئلة عديدة حول الموضوع، ولكن الجو بدأ يزداد سخونة عندما طرح السيد احمد علي، رئيس تحرير صحيفة «الوطن» القطرية، سؤالا عن رأي الخرافي في التجربة الديمقراطية الوليدة في قطر التي استطاعت، حسب تعبير السائل، «ان تسبق الكويت في مجال مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية». ورد رئيس مجلس الأمة الكويتي بقوله: «لا داعي لتضخيم التجربة الديمقراطية في قطر، فهي تجربة محدودة، تقتصر على الشأن البلدي لتسهيل دور الوزير المعني في تقديم الخدمات البلدية، كما ان المرأة القطرية لم تأخذ حقها في هذه التجربة، بدليل انه لم تفز أي امرأة في هذه الانتخابات». فقال احمد علي: «ليس شرطا سعادة الرئيس ان تفوز المرأة، يكفيها أنها حصلت على حقها السياسي في الاقتراع والترشيح قبل المرأة الكويتية». فأجاب الخرافي: «هذا ليس صحيحا، فالمرأة الكويتية تشارك منذ زمن في الانتخابات في قطاعات عديدة، منها الجمعيات التعاونية والمؤسسات التي لديها جمعيات عمومية، وعموما فان تجربتكم الديمقراطية في بدايتها ولم تتم و «ليس لها ضروس». فرد احمد علي بقوله: «عفوا سعادة الرئيس، نحن لا نريد ديمقراطية لها مخالب وأنياب وأظافر وضروس، نريد الديمقراطية التي تبني وليست التي تعض وتؤذي». وهنا انتهت الجلسة بدبلوماسية تفاديا لحدوث أي توتر.

ان هذه الحادثة تعكس الجانب الايجابي من الوضع الخليجي، حيث يتم التنافس على تطوير الممارسة الديمقراطية بين بلدين خليجيين، بدلا من التنافس المقيت سواء في مجال التسلح او القمع والاستبداد. فالبحرين مثلا تتحدى الآخرين بانها الاكثر قمعا واضطهادا للمواطنين والاكثر بوليسية في التعامل مع الشعب. وبغض النظر عن الدوافع لمثل هذا السجال، فانه يعكس جوا ايجابيا وتطورا في الخطاب الخليجي بشكل عام، الامر الذي يستحق التشجيع والتقدير. فالمشكلة ان اجواء الاستبداد والقمع هي التي تسود في بلدنا البحرين بدلا من الانفتاح واحترام حقوق الانسان. وهذا التوتر يؤدي حتما الى تراجع الوضع الامني والسياسي وحتى الاقتصادي، كما يؤثر على قوة البلد بشكل عام. ومن يقارن الخريطة السياسية الخليجية اليوم يرى ان البحرين هي الاضعف في شتى المجالات وذلك بسبب تداعي الجبهة الداخلية التي تصدعت كثيرا نتيجة سياسات القمع والاضطهاد التي يمارسها رئيس الوزراء منذ ربع قرن. ويبدو المسؤولون البحرينيون الاضعف بين مسؤولي دول الخليج الاخرى وذلك بسبب استمرار الازمة الداخلية وشعورهم بالافتقار للدعم الشعبي. فكل منهم يحضر الاجتماعات الرسمية وهو يشعر بغياب الدعم السياسي له من جانب المواطنين، ويشعر ان القبضة الحديدية التي يتعامل بها رئيس الوزراء ليس مع المواطنين فحسب، بل حتى مع الوزراء، لا تترك مجالا لتحسين العلاقات او تهدئة الامور، وان الهدوء النسبي الذي يحدث لحظة لا يلبث ان يتحول الى توتر جديد نتيجة استمرار العمل بالسياسات الخاطئة التي تنتهجها الحكومة. ويعرف هؤلاء كذلك انهم يعيشون في دولة بوليسية وبالتالي فسلطة البوليس أقوى من سلطتهم، وان بامكان مسؤولي التعذيب توقيف اي منهم واهانته بحجة الحفاظ على امن البلد. وذكرت قصص كثيرة عن عدم تجاوب رئيس الوزراء مع اي منهم (الوزراء) عندما يشكو اليه الممارسات القمعية والمتخلفة التي يقوم بها مسؤولو جهاز التعذيب.

اما المؤشر الآخر على شعور الآخرين بخطورة الوضع السياسي الخليجي على الصعيد الداخلي فقد جاء على لسان الوزير البريطاني، السيد بيتر هين، الذي قام بجولة خليجية مهمة الشهر الماضي زار خلالها كلا من الكويت والسعودية والامارات . وفي الكويت تحدث الوزير البريطاني عن الديمقراطية وحقوق الانسان بشكل واضح، الامر الذي أزعج بعض المسؤولين الخليجيين خصوصا في البحرين. وكان سلفه الراحل، ديريك فاتشيت، من المتحمسين لتلك القضايا قبل وفاته المفاجئة قبل بضعة شهور. وتؤكد المصادر ان بعض الحكومات الخليجية تمارس ضغوطا شديدة على وزارة الخارجية البريطانية من خلال الاتصالات الدبلوماسية والشركات التجارية ذات المصالح في الخليج، وكذلك شركات العلاقات العامة البريطانية التي توظفها تلك الحكومات خصوصا حكومة البحرين للتأثير على سياسات الحكومة البريطانية. ومع ذلك فان السيد بيتر هين له تاريخ طويل في مكافحة العنصرية وكان من الناشطين كثيرا ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا. ويعتبر من ذوي المواقف المبدئية في مجالي الديمقراطية وحقوق الانسان. واكدت تلك المصادر ان الحكومة البحرينية خصصت ملايين الدولارات في مجال العلاقات العامة والدعاية المضادة لتلميع صورتها في المحافل الدولية. وفي الشهر الماضي دعت حكومة البحرين وفدا من اعضاء البرلمان البريطاني لزيارة البحرين، وبعد ان استلم اعضاء الوفد هداياهم الثمينة من الحكومة أطلقوا تصريحات خاوية المحتوى استسخفها حتى أقرب الناس اليهم.

ان قضية الديمقراطية وحقوق الانسان في الخليج سوف تبقى من القضايا الاكثر اثارة للمشاعر من جهة والاخطر من حيث وقعها على النفوس خصوصا مع استمرار تجاهل المطالب الشعبية في بلد مثل البحرين. وسبقى هذه القضايا مصدرا للغط والجدل في المحافل المحلية والدولية خصوصا مع استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب بدون رحمة في السجون البحرينية. ويشير المراقبون الى تقاعس الحكومات الخليجية عن القيام باية محاولة جادة وحقيقية لتحسين سجلها في مجال حقوق الانسان. ويأخذ هؤلاء على حكومة البحرين محاولاتها المتواصلة للاستخفاف بعقول الناس ومحاولة تضليلهم بخطوات هامشية بعيدة كل البعد عن القضايا الاساسية. ويحذر المراقبون من الاستمرار في هذا النهج الذي لن يفيد الحكام كثيرا في غياب اية خطوة حقيقية لتحسين الاوضاع. ولم تبق الآن سوى اسابيع محدودة قبل انتهاء العام الحالي ومعه القرن العشرون. وبينما تتوجه دول العالم لاستقبال الالفية الثالثة بروح التفاؤل والتعاون والانفتاح الديمقراطي فان دول الخليج ما تزال تصر على تجاهل النداءات المحلية والدولية لتحسين سجلها في هذين المجالين الحيويين. واذا كان هناك سباق بين بعض دول الخليج لتحسين ملفها في هذه المجالات فان هناك سباقا معاكسا لذلك تتصدره البحرين، ويهدف للابقاء على الوضع الراهن بحجة التصدي للارهاب والتمسك بالعادات والتقاليد المحلية. الامر الذي يبعث الامل في النفوس ان الوعي الشعبي بالحقوق السياسية والمدنية آخذ في التصاعد، وان سياسات القمع التي تنتهجها دولة مثل البحرين لم تعد قادرة على احتواء الازمات السياسية المتلاحقة برغم الموازنات المالية الضخمة التي تعد خصيصا لهذا الغرض.

ويرى بعض المراقبين ان السياسات الداخلية لدول المجلس لها دور في تأطير العلاقات الثنائية بين البلدان، وان هذه العلاقات تتأثر سلبا او ايجابا بذلك. ويقول هؤلاء ان الازمات التقليدية بين دول مجلس التعاون مثل الخلافات الحدودية سوف تستمر فترة طويلة، ولكن الاهم من ذلك استمرار غياب التنسيق في المواقف والسياسات العامة خصوصا على مستوى السياسات الداخلية ام العلاقات الخارجية التي أصبحت مؤخرا مصدر توتر في العلاقات بين بعض بلدان الخليج. وعندما يجتمع زعماء دول المجلس في قمتهم الثامنة عشرة قبل نهاية هذا الشهر (نوفمبر) فسوف يكتشفون مجددا غياب مجالات التنسيق بشكل مضطرد نتيجة التباين في وجهات النظر من جهة والتلكؤ في اتخاذ القرارات المهمة من جهة اخرى. صحيح ان انعقاد القمة بشكل منتظم منذ بدايتها مؤشر ايجابي في محيط يفتقر الى مثل ذلك، غير ان هناك الكثير من التساؤلات عن مدى جدوى هذه المؤتمرات. ويقول احد المراقبين ان سبب استمرار عقد هذه القمة هو عدم احتوائها على ما يمكن ان يكون مجالا للخلاف او الاختلاف. وهذا الغياب يعني عدم جدية المشروع الائتلافي الخليجي وعدم قدرته على مواكبة مستلزمات عناصر الوحدة المطلوب توفرها في اي مشروع جاد. فالصراحة تكاد تكون غائبة، ومستوى التفكير يزداد اختلافا بسبب اختلاف الاجيال الحاكمة، والرغبة في التغيير غير متوفرة لدى بعض الحكومات، وخصوصا حكومة البحرين، والشعور بالندية والتنافر يتعمق مع مرور الوقت. هذه كلها عوامل تصب لغير صالح الوحدة الخليجية، الامر الذي يجعل اللقاءات السنوية غير ذات جدوى لانها لا تتطرق عادة للقضايا التي تعتبر مثار اختلاف كبير بين المشاركين. ان غياب الاتفاقات حول القضايا المهمة من اهم نواقص القمم الخليجية المتلاحقة. ويتوقع ان تستمر الخلافات الخليجية حول العلاقات الاقليمية والداخلية بالاضافة الى العلاقات الحدودية والثنائية. بينما ستصبح القمة تحت المراقبة الدقيقة لتحسس مد ى عمق الخلاف بين الحكام. ولا يستبعد ان تطرح قضايا الخلاف خلال القمة المقبلة خصوصا في ما يتعلق بالعراق والعلاقات مع ايران. ولا ينسى الخليجيون ان الولايات المتحدة الامريكية تراقب تحركاتهم عن كثب وتمارس ضغوطا متعددة لحملهم على الدخول في سلام مع الكيان الاسرائيلي. ومن هنا كانت زيارة وزير الدفاع الامريكي ويليام كوهين الى المنطقة للتدليل على الدعم الامريكي لهذه الانظمة في مواجهة العراق اولا وفي مواجهة التحديات الداخلية التي تتعرض لها ثانيا، وحثها على مد الجسور مع الكيان الاسرائيلي.. ولكن هل يكفي هذا الدعم لوقف الحركات المطالبة بالتغيير خصوصا مع استمرار سياسات القمع والاضطهاد والعقاب الجماعي خصوصا في البحرين؟

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ١٩٩٩

٢٩ سبتمبر

● اعتقل يوم امس الشيخ حسن القيدوم، ٢٨ عاما، لدى عودته الى البلاد. وكان الشيخ القيدوم عائدا من سوريا عبر جسر البحرين – السعودية بعد زيارة قصيرة. وكان قد اعتقل مرات عديدة وتعرض للتعذيب خلال فترات اعتقاله. ويعيش الشيخ القيدوم بمنطقة البلاد القديم. وليس هناك اي مبرر لاعتقاله هذه المرة خصوصا انه لم يقم بأية انشطة تستوجب اعتقاله. ويعتقد ان جهازالتعذيب يسعى باستمرار لتبرير وجوده وذلك بافتعال الازمات واعتقال الابرياء وتعذيبهم بحجة مواجهة «المؤامرات التي تستهدف امن الدولة».

● وفي هذا الاطار اعتقل عدد من المواطنين في الايام القليلة الماضية. ففي مساء الاحد الماضي (٢٦ سبتمبر) اعتقل من منطقة المالكية كل من: السيد هاشم السيد كاظم العلوي، جعفر ابراهيم، السيد أحمد السيد علي الجواي، وشخص آخر لم يتوفر اسمه بعد. وكان كل من السيد هاشم والسيد احمد قد اعتقلا اكثر من مرة من قبل وتعرضا للتعذيب البشع في الزنزانات، ولم توجه لهما تهمة ولم يقدما الى المحاكمة، وكانا من ضمن الذين افرج عنهم بعد انتهاء فترة الحداد على الامير السابق. وتؤكد هذه الاعتقالات عودة اوضاع التوتر الداخلي مجددا واستمرار القمع الحكومي وخواء وعود العهد الجديد سواء للمواطنين ام المنظمات الحقوقية الدولية. واعتقل كذلك في الايام القليلة الماضية كل من: السيد شاكر عبد المجيد وعلي يوسف علي، وحسن السيد عبد النبي (من منطقة ابوصبيع).

● حصل جهاز التعذيب على ميزانية اضافية تساعده على توسيع نشاطاته لمواجهة الغضب الشعبي المتصاعد. ونتيجة لذلك فهناك الآن عملية توظيف لخبراء في التعذيب من مناطق كثيرة. وقام هندرسون شخصيا باستقدام عدد من المعذبين من دول جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة خصوصا من بين ذوي الخلفية الثقافية البريطانية. وذكرت تقارير غير مؤكدة ان عادل فليفل قام بزيارة الى بريطانيا لتوظيف مرتزقة ذوي خبرة في التحقيق مع المواطنين. وتبحث الجهات الحقوقية المعنية في خبر هذه الزيارة لتتخذ موقفا محددا ازاءها اذا كانت قد تمت فعلا. وهناك توجه دولي لملاحقة المعذبين قضائيا كمجرمين ضد الانسانية.

● ومن جهة اخرى تصاعد قلق المواطنين من احتمال قرار حكومي بتصعيد الضغوط التي تمارسها بحق الرموز الشعبية التي تصر على المطالبة بالاصلاح السياسي في البلاد وفي مقدمتهم الشخصيات الشعبية المعتقلة. وما تزال التقارير تؤكد تداعي صحية الاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ حسين الديهي، ورفض الحكومة توفير علاج مناسب لهما. وتشعر الحركة الدستورية في البحرين بوجود نوايا سيئة لدى نظام الحكم تجاه المعارضة، بدلا من الدخول معها في حوار. وكانت جهات دولية عديدة قد طالبت الحكومة بالتحاور مع لجنة العريضة الشعبية التي يعتبر كل من الشيخ الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين من بين اعضائها. واكدت التقارير ان الحصار على منطقة بني جمرة وعلى منزل الشيخ الجمري شخصيا ما يزال مفروضا بقوة، وان جهاز التعذيب يسعى للقضاء على الشيخ الجمري نفسيا وسياسيا بعد ان تداعى جسديا.

١ أكتوبر

● فشلت حكومة البحرين في فرض سياساتها في القمع الاعلامي ومصادرة حريةالكلمة على بقية حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. فقد رفض وزراء الاعلام الخليجيون في اجتماعهم الذي عقد في ابوظبي قبل يومين طلب حكومة البحرين «محاكمة» قناة الجزيرة القطرية، وأجلوا النظر في ذلك حتى الاجتماع المقرر عقده بعد عام واحد. وحمل محمد المطوع، وزير الاعلام البحريني، معه سلة كبيرة من الانتقادات والاتهامات ضد قناة الجزيرة مدعيا ان برامجها «تهدد امن الدول» لانها تنقل آراء الحكومة والمعارضة في البلدان التي تناقش اوضاعها، مؤكدا ان حكومته لا تؤمن بوجود اكثر من رأي وهو الرأي الحكومي الذي يفرض على وسائل الاعلام المحلية. واعتبر السماح للرأي الآخر خروجا على العادات والتقاليد التي تؤمن بها حكومته، وبالتالي فهو خروج على ميثاق الشرف الاعلامي الخليجي كما تفهمه حكومته. وكان المطوع يسعى لفرض سياسات حكومته على وسائل الاعلام الخليجية الاخرى، ولكنه هذه المرة وجد ان الاجواء العامة مخالفة لاتجاهه، وفشل في فرض رأي حكومته على الاجتماع. وذكرت مصادر مطلعة ان الوزير البحريني عاد الى بلاده منزعجا جدا وشعر بالغضب الشديد لتجاهل الطلب الذي تقدم به لمحاكمة القناة القطرية. وعلق مراقبون على ذلك باستسخاف موقف الحكومة البحرينية، قائلين ان طرح القضية بهذا الشكل اضر بمصداقية الحكومة بشكل كبير وأكد مقولات المعارضة البحرينية حول وجود حالة قمعية في البلاد ومصادرة للحريات العامة ومن بينها حرية التعبير. فاذا كانت الحكومة تحاول تكميم أفواه الآخرين الذين ليس لها سلطة عليهم فكيف تتعامل مع ابناء البحرين الذين تحكمهم بالحديد والنار؟

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «العرب» اليومية التي تصدر في لندن قبل يومين مقالا للكاتب البحريني الاستاذ هاني الريس حول انتهاك الحقوق النقابية والعمالية في البحرين. وجاء في المقال تفصيل للعدوان الذي شنته قوات الامن على مقر اللجنة العامة لعمال البحرين وتكسير ابوابها وتفتيش مكاتبها وملفاتها ومصادرة برامج الكومبيوتر التابعة لها. وقال ان ذلك يعكس يأس الحكومة من نجاح سياساتها القمعية، اذ ان هذه اللجنة رسمية وتعتبرها الحكومة «الممثل الوحيد للحركة العمالية البحرينية». وقال ان الحكومة ترفض تطبيق المادة ٢٧ من دستور البحرين التي تنص على «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على اسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفولة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون». وقال ان هذه الخطوة جاءت في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن «انجازاتها الجديدة على طريق توسيع الحريات في البلاد ... وعن تنفيذ التزامها بقرارات مؤتمر العمل العربي في دورته السابعة في العام ١٩٩٨ التي طالبت حكومة البحرين بالارتقاء بنظمها الحالية الى النظم النقابية التي تتلاءم مع معايير العمل العربية والدولية». وتساءل الكاتب في نهاية المقال: «هل باستطاعة اللجنة العامة ان تقوم بمسؤولية كاملة لخدمة الحركة العمالية البحرينية، كما جاء في تطلعاتها وقراراتها الاخيرة ام انها ستنصاع لقرارا وزارة العمل والحكومة وتكون بالتالي مجرد مظلة لاهدافهم ومصالحهم على حساب مصالح الحركة العمالية البحرينية؟ ام ستواجه هذه التحديات بمواقف شجاعة، كما فعلت من قبل جمعية المحامين البحرينية التي حاولت حكومة البحرين حلها واستبدلت اعضاء ادارتها المنتخبين باعضاء ادارة جديدة معينين من قبل رئيس وزراء البحرين فأصرت على موافقها المبدئية ولم تتراجع ولم تحن رأسها؟»

● وعلى صعيد آخر يسود اوساط الموظفين الاجانب في البحرين شعور بتزايد احتمالات عودة التوتر الى الاوضاع الداخلية وتصاعد حركة الاحتجاجات الشعبية. ويقول بعض هؤلاء انهم تفاءلوا في البداية بان تتحول تصريحات الامير التي أطلقها بعد مجيئه للحكم الى مشاريع اصلاحية تحظى بقبول المواطنين، ولكن لم يعد الوضع كذلك الآن وأصبح الوضع بالتالي مهيأ للمزيد من الاضطراب. ورأى هؤلاء ان من الصعب استمرار الوضع الحالي خصوصا مع استمرار القمع الحكومي والاعتقالات التعسفية التي تصاعدت في الايام القليلة الماضية.

٤ أكتوبر

● ذكرت مصادر مطلعة ان محمد المطوع، وزير الاعلام بحكومة البحرين، أصدر تعليمات جديدة واضحة لموظفي الصحافة المحلية بشن حملة دعائية ضد قناة «الجزيرة» القطرية، وذلك بعد ان فشلت حكومته في اقناع وزراء الاعلام بدول المجلس في اجتماعهم الذي عقدوه الاسبوع الماضي بالاستماع الى شكواها ضد القناة المذكورة. جاء ذلك في اجتماع عقده الوزير مع عدد من الصحافيين مؤخرا، وطلب منهم التركيز في اعمدتهم ومقالاتهم على قناة «الجزيرة» باعتبارها «تهدد امن الدولة».

● وكان الكاتب الكويتي المعروف، الدكتور عبد الله النفيسي، قد علق في عمود له نشر بجريدة «الراية» القطرية يوم السبت الماضي على شكوى البحرين ضد محطة «الجزيرة» قائلا: «لقد آن الاوان – وقد آن من زمان – للمباشرة فورا بعملية شاملة من الاصلاح السياسي في دول الخليج تشمل – في ما تشمل – توسيع دائرة التعبير السياسي لا تضييقها. وان الاجتماع الاخير في مدينة العين يفيد بان بعض دول الخليج لا ترغب بذلك». واضاف قائلا: «ان مهمتنا كمثقفين اقناع هذه الدول بذلك واقناعها بشتى الطرق والاساليب سواء عن طريق المثابرة الاعلامية او الاتصال الشخصي بالمسؤولين عن الاعلام في دول الخليج ان التقدم الى الامام لن يحصل الا من خلال «النقد الذاتي» والتصحيح المستمر والتدقيق «الداخلي» ولن يحصل هذا الا من خلال توسيع دائرة التعبير السياسي لا تضييقها».

● ومن جهة اخرى استمرت انتهاكات حقوق الانسان على نطاق واسع في الايام القليلة الماضية وتعرض السجناء للمزيد من سوء المعاملة. فقد علم ان مجموعة من المعتقلين من بينهم كل من مجيد ميلاد وحسين التتان ورائد الخواجة نقلوا من مركز التعذيب بالقلعة الى سجن جو. ولم توجه لهم اية تهمة منذ اعادة اعتقالهم العام الماضي بعد اسبوعين من اطلاق سراحهم. وكان قد مضى عليهم في الاعتقال الاول اكثر من ثلاثة أعوام. كما أمر وزير الداخلية بتمديد سجن المواطن جابر الشعلة ثلاث سنوات اخرى بعد ان قضى في السجن عامين متواصلين بالاضافة الى السنوات الثلاث التي حكم بها عليه سابقا.

● وذكرت انباء غير مؤكدة ان طفلة الاستاذ عمران حسين عمران البالغة من العمر ستة اعوام (من منطقة بين جمرة) سوف تقدم الى المحاكمة قريبا بتهمة «تهديد امن الدولة». وكانت الطفلة مع اخوتها قد اعتقلوا قبل اسبوعين وعذبوا تعذيبا وحشيا واطلق سراحهم تحت تهديد بمحاكمتهم. والاستاذ عمران معتقل منذ قرابة الاربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وكانت الطفلة تلعب مع اخويها الصغيرين عندما اعتقل الثلاثة لانهم كانوا يتقاذفون حجارة صغيرة في ما بينهم، وتزامن ذلك مع مرور سيارة لقوات الشغب بالمنطقة قام افرادها باعتقالهم وتعذيبهم. واذا صح الخبر فسوف تكون هذه الطفلة اصغر طفلة في العالم تجري محاكمتها بتهمة خطيرة هي «تهديد امن الدولة».

● كما تواصلت جريمة الاعتقال التعسفي والتعذيب في الايام القليلة الماضية. وقد اعتقل اربعة اشخاص على الاقل من منطقة القدم يوم السبت الماضي وتعرضوا جميعا للتعذيب الوحشي قبل اطلاق سراحهم مساء امس. وجاءت الاعتقالات بعد ان شوهدت شعارات وطنية مكتوبة على بعض الحيطان تطالب الحكومة باعادة البرلمان. وكان اربعة اطفال لم تتجاوز اعمارهم التاسعة قد اعتقلوا الاسبوع الماضي من منطقة المالكية وعذبوا بوحشية واطلق سراحهم في ما بعد.

● وعلى صعيد آخربدأت قضية المواطنين البحرينيين المحرومين من الجنسية تتخذ بعدا مهما حيث اصبحت حديث الشارع وموضع اهتمام المنظمات الحقوقية الدولية. وساهم في ذلك سياسات الحكومة التي يتم بموجبها منح الاجانب المستوردين من الخارج جوازات سفر بحرينية بينما يحرم أهل البحرين منها. وذكرت مصادر مطلعة ان النظام يشعر بضغوط كبيرة لحل هذه المشكلة خصوصا بعد ان اصبحت سياسة تغيير البنية السكانية للبلاد معروفة لدى جميع اهل البحرين.

٦ أكتوبر

● استقبل المواطنون الخطاب الاميري يوم امس بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشورى غير الدستوري بخيبة أمل وانزعاج كبيرين. فقد فشل الامير في التعاطي مع المطالب الدستورية ولم يلمح من قريب او بعيد الى عزمه على القيام بخطوات ديمقراطية مثل اعادة العمل بالدستور او انتخاب المجلس الوطني. وكان كل ما قاله في هذا المجال هو تمنيه ان تكون مسيرة مجلس الشورى «منطلقا لتطوير تجربة الشورى والمشاركة الشعبية في البلاد بما يؤدي الى تجربة سياسية خاصة بنا، نابعة من طبيعة هذا المجتمع وما تعارف عليه من توافق وتآلف». وهذا التصريح الفضفاض لا يشير الى وجود نية لدى العائلة الخليفية الحاكمة بالاستجابة للمطالب الشعبية التي تضمنتها العريضة الشعبية الشهيرة والتي ناضل ابناء البحرين من اجل تحقيقها. ولم يتطرق حتى لانتخابات بلدية، الامر الذي يؤكد ان الوضع السياسي في البلاد أسوأ مما كان عليه حتى في الخمسينات. فحتى العام ١٩٥٨ كانت هناك انتخابات بلدية، بينما كانت هناك تجربة انتخابية محدودة حتى القرار الاميري المشؤوم في العام ١٩٧٥. وفي غياب اي امل بالاصلاح السياسي في البلاد أصيب المواطنون بالمزيد بصدمة كبيرة خصوصا ان الامير الجديد لم يقم بأية خطوة ذات مغزى ايجابي منذ توليه السلطة قبل سبعة شهور. ورأى المراقبون ان اطلاق سراح بعض المعتقلين لم يكون سوى خطوة لتفادي الشجب الدولي،

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ١٩٩٩

خصوصا ان عددا من الذين أطلق سراحهم أعيد اعتقالهم في الاسابيع الاخيرة. وعليه فقد اتضح لشعب البحرين الآن ان الباب قد أوصد نهائيا امام اي اصلاح سياسي وان عليه ان يقرر موقفا جديدا بين الا ستسلام للاستبداد او الاستمرار في النضال الشريف من اجل تغيير الوضع باتجاه الحريات المدنية والممارسة الديمقراطية.

وعلى صعيد آخر استمرت كتابة الشعارات الوطنية على الحيطان في مناطق كثيرة، كما سمعت الاسبوع الماضي اصوات انفجارات لاسطوانات غازية في بعض المناطق. ولا يستبعد عودة موجة الاحتجاجات القوية الى الساحة بعد التطور السلبي في اثر خطاب الامير امام مجلس الشورى.

● ومن جهة اخرى اكتشف المواطنون المزيد من السخافات والخواء الثقافي والفكري لدى مسؤولي التعذيب عندما فشل عبد العزيز عطية الله آل خليفة مساء امس الاول في الاجابة على اسئلة المواطنين في برنامج اذاعي. فقد ادعى عطية الله في البداية ان المختاتير (النواطير) الثمانية عشر الذين عينهم جهاز التعذيب للمنامة انتخبوا من قبل المواطنين. ولكن احدى المواطنات من منطقة العدلية قالت انها لم تعرف اسم المختار الذي عين من منطقتها الا من وسائل الاعلام الحكومية فكيف ومتى تم ذلك الانتخاب؟ فأجاب عطية الله: اذهبي الى المختار فهو رجل منفتح واسمه خالد ... فاتصلت المواطنة مرة اخرى وقالت ان المختار الذي ذكرت اسمه عين لمنطقة اخرى وليس منطقة العدلية. واتصل المواطن أبو عمر وقال: انا من منطقة المحرق واعرف ان مواطني المنامة لم يسمح لهم باختيار مختاريهم، فأقترح ان يجري انتخاب المختاتير في المحرق. فكرر عطية الله ان المختاتير يتم انتخابهم من قبل المواطنين. ثم اتصل المواطن أبو فهد قائلا: انا مواطن من السنابس وقد اعتقلت لمدة ستة شهور وبعد اطلاق سراحي ذهبت للبحث عن عمل فقيل لي: جئنا ببصماتك من وزارة الداخلية، ولكن وزارة الداخلية ترفض السماح بتشغيلي، فماذا أعمل؟. فأجاب عطية الله: تابع قضيتك مع الوزارات المعنية.

● هذا هو النموذج المتعلم من موظفي جهاز التعذيب الخليفيين. نقول المتعلم لان عطية الله واحد من مسؤولي جهاز التعذيب الذين تخرجوا من مدارس الشرطة البريطانية في الستينات. ومن بين الذين تلقوا في النصف الثاني من الستينات دورات تدريبية بمدرسة هندون للشرطة كل من عبد السلام الانصاري وفاروق المعاودة ومحمد فاضل النعيمي وصباح بن عطية الله آل خليفة وخليفة بن سلطان آل خليفة ومحمد علي عبد الرزاق آل خليفة وراشد عبد العزيز بن جابر آل خليفة وفيصل سالم راشد العبسى ودعيج البنعلي وسالم مسلم سالم العماري ومحمد جاسم محمد شويطر وحسن عيسى الحسن وعبد الغفار عبد العزيز وعيسى بن ابراهيم بن محمد آل خليفة. وحتى وزير الداخلية الحالي، محمد بن خليفة آل خليفة درس في مدرسة هندون للشرطة. وقد أرسل هؤلاء الى التدريب بالمعاهد البريطانية بعد قدوم ايان هندرسون الى البحرين في ٢٣ ابريل ١٩٦٦. وكانت رحلة شركة الطيران البريطانية رقم BA 206 التي نقلت هندرسون الى البحرين في ذلك اليوم بداية مشوار طويل من التعذيب والمعاناة لشعب البحرين.

٨ أكتوبر

● كشفت فضيحة الصفقة المزعومة بين حكومة البحرين وشركة اسرائيلية لتزويد قوة الدفاع البحرينية بمطابخ متنقلة بعدا جديدا في السياسة الخارجية لحكومة البحرين وفتحت ملف العلاقة بين الحكومتين البحرينية والاسرائيلية. وكانت الاذاعة اسرائيلية قد بثت يوم الثلاثاء الماضي خبرا مفاده ان حكومة البحرين تعاقدت مع شركة اسرائيلية للغرض المذكور. وقالت ان نائب القائد العام للجيش البحرين التقى برئيس الشركة الاسرائيلية على هامش معرض عسكري في تركيا وناقش معه صفقة تبلغ قيمتها مليوني دولار. ولكن وزارة الخارجية البحرينية نفت في اليوم التالي الخبر وقالت انه لم يحدث اتصال بين الجانبين وان الخبر عار من الصحة. وتجدر الاشارة الى ان معلومات خاصة تسربت حول اتفاق بين حكومة البحرين وجهات اسرائيلية للتجسس على المعارضة البحرينية في الخارج. كما ذكرت مصادر بريطانية خاصة انباء لم يمكن التأكد منها بان حكومة البحرين وقعت مع مكتب اسرائيلي في لندن في وقت سابق من هذا العام عقدا يقوم بموجبه ذلك المكتب بتقديم بعض الخدمات الاعلامية لحكومة البحرين ويساعدها في مجال العلاقات العامة. وسبق لوزير البيئة الاسرائيلي ان قام بزيارة الى البحرين قبل خمسة اعوام لحضور مؤتمر حول البيئة. يومها حدثت احتجاجات محلية عديدة على تلك الزيارة. ويعتقد ان الاتصالات السرية بين الطرفين لم تتوقف منذ ذلك الوقت، وان حكومة البحرين تسعى للاستفادة من التجربة الاسرائيلية في متابعة العناصر الفلسطينية النشطة خارج الاراضي المحتلة لمتابعة عناصر المعارضة البحرينية في العواصم الاوروبية وخصوصا في لندن.

● وعلى صعيد آخر فرضت قوات الامن الدنماركية الاسبوع الماضي طوقا أمنيا على منطقة متحف موسكورده بمدينة آهوس الدنماركية، حيث افتتح معرض البحرين دلمون للآثار البحرينية بحضور العسكري عبد العزيز الفاضل، وزير التربية والتعليم البحريني. حدث ذلك في غمرة انباء تحدثت عن قيام المعارضة البحرينية بنشاط احتجاجي سلمي لكشف حقائق الواقع البحريني. وكانت المعارضة تستعد للقيام بمظاهرة امام متحف موسكورده الذي أقيم فيه المعرض للتنديد بممارسات حكومة البحرين في مجال الديمقراطية وانتهاكاتها المتواصلة لحقوق الانسان. وبرغم ما عبرت عنه الاحزاب والقوى الدنماركية الداعمة لقضايا شعب البحرين من مشاركتها الاحتجاجية بصورة سلمية فان السلطات الدنماركية فرضت قيودا أمنية حول المنطقة بكاملها تحسبا لحدوث مثل ذلك التجمهر. ورأى مراقبون ان معارض البحرين التي أقيمت في السنوات الاخيرة في اكثر من عاصمة اوروبية والتي تهدف الى تلميع صورة الحكومة البحرينية في المجالات الثقافية والاعلامية تهدف للتشويش على فعاليات المعارضة البحرينية التي تطالب باصلاحات سياسية ودستورية ضرورية في البلاد بدلا من صرف الاموال الطائلة على نقل معارض تراثية وأثرية للبحرين ما بين العواصم الاوروبية بهدف محدود هو تحسين صورة الحكومة في الغرب. وأعلنت عدة احزاب ومنظمات دنماركية من بينها حزب اللائحة الموحدة التي تضم احزاب اليسار وحزب الخضر ومنظمات المرأة والشبيبة الدنماركية دعمها لمطالب شعب البحرين في الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

اعتقل من منطقة القدم كل من: حميد علي يوسف يحيي، ١٧، السيد اسماعيل السيد عيسى، ١٨، والسيد علي السيد سلمان، ١٨. وكان ثلاثة آخرون من ابناء المنطقة قد اعتقلوا الاسبوع الماضي وعذبوا تعذيبا شديدا قبل الافراج عنهم. واستمر عادل فليفل في استدعاء ابناء البحرين وتعذيبهم. فقد استدعي المواطن حسين حويدة (المنامة) وأجبر على توقيع «اعترافات» مزورة بعد تعذيبه بوحشية. واستدعى فليفل كذلك شابا آخر من المنامة كان قد اعتقل قبل ثلاث سنوات ووجه له تهديدات بالاعتقال والتعذيب اذا استمر في المشاركة في اي نشاط.

● ويوم امس الاول (الاربعاء) أخذ عدد من المعتقلين الى محكمة امن الدولة السيئة الصيت التي أجلت المحاكمة حتى الاربعاء المقبل. وعرف من بين هؤلاء: رياض عبد العزيز الماضي، ١٦، ماهر حسن يحيي رحمة، ١٧، محمد باقر صالح، ١٧، محمود عبد الله العفو، ١٦، محمود آل نوح، ١٧، حسين النخلاوي، ١٦، محمود عبد الامير الشيخ، ١٦، الشيخ ناظم، ٣٢، منير مكي الشيخ، ١٧، محمد عبد الكريم النشيط، ١٦. وقد مضى على هؤلاء في السجن ٢٣ شهرا بدون تهمة او محاكمة. وأضيف الى المجموعة كل من يوسف الكاروب وهاني خميس اللذين يقضيان حكما ظالما بالسجن ثلاث سنوات بتهمة ملفقة اخرى.

١١ أكتوبر

● استقبل المراقبون نبأ القرار الاميري بتشكيل لجنة لحقوق الانسان تابعة لمجلس الشورى بحذر شديد وأكدوا استغرابهم من استمرار النظام في تجاهل المطالب السياسية لشعب البحرين. ومع ان اعلان تشكيل لجنة حكومية لحقوق الانسان كان متوقعا خصوصا في اطار سياسات التشويش الحكومية الجديدة غير ان ربطها بمجلس الشورى أضعف من قيمتها كثيرا وأكد غياب نية الاصلاح السياسي لدى السلطة. فتشكيل اللجنة جاء بقرار اميري مفروض على مجلس الشورى ولم يكن لاعضاء المجلس اي رأي في القرار، ولم تعط اللجنة أية صلاحيات عملية كاستقبال شكاوى ضحايا التعذيب البحرينين وتقصي الحقائق في دعاوى التعذيب المتواصلة او ملاحقة المعذبين قضائيا. كما لم ينص القرار الاميري على صلاحيات خارج اطار ما يفرضه رئيس الوزراء على اللجنة التي هي لجنة استشارية، شأنها شأن مجلس الشورى التي هي جزء منه. ورئيس اللجنة يعينه رئيس المجلس الذي هو بدوره معين من قبل رئيس الوزراء. ولوحظ في القرار الاميري ان من مهمات اللجنة ان تصبح بوقا لجهاز التعذيب في المحافل الدولية المهتمة بحقوق الانسان. كل هذه الحقائق جعلت اللجنة غير ذات شأن. وقال مراقبون حقوقيون انهم لن يصدروا حكمهم على هذه اللجنة برغم الحقائق المذكورة، بل سينتظرون بعض الوقت ليروا هل ستكون اللجنة قادرة على الغاء قانون امن الدولة السيء الصيت ومحكمة امن الدولة وملاحقة مسؤولي التعذيب، وما اذا كانت ستعلن عن رفضها للاحكام الظالمة التي صدرت بحق مئات المواطنين البحرينيين الذين يرزحون في السجون الخليفية.

● وأكدت المعارضة البحرينية ان القضية في البحرين قضية سياسية بالدرجة الاولى وان تشكيل لجنة صورية هنا واخرى هناك لن يطور الوضع السياسي خطوة واحدة، وقالت ان تشكيل اللجنة غير دستوري وان افق عملها بعيد كل البعد عن الدستور، حيث لم يشر الامير في قراره الى المواد الدستورية التي تحمي الحريات العامة والمشاركة السياسية كأساس لعمل اللجنة واطار نشاطها، وبالتالي فهي خطوة فرضها نضال شعب البحرين المتواصل وتحاول الحكومة تشويهها وتوجيهها لتلميع صورة النظام والتعتيم على ممارسات جهاز التعذيب الذي يديره توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. واهتمت وسائل الاعلام العربية والدولية بموقف المعارضة من هذه الخطوة المثيرة للجدل. فقد بثت هيئة الاذاعة البريطانية وراديو مونت كارلو ومحطة «الجزيرة» موقف المعارضة بوضوح، الامر الذي أغضب جهاز التعذيب كثيرا.

● وبالرغم من الاعلان الاميري عن تشكيل اللجنة فقد استمرت الانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان في الايام القليلة الماضية. فما يزال الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية القادة الشعبيين المعتقلين منذ قرابة الاربع سنوات يرزحون في زنزانات التعذيب، وتؤكد الانباء ان صحة الاستاذ عبد الوهاب تتداعى تدريجيا. وعلم كذلك ان بعض الاشخاص الذين اعتقلوا الاسبوع الماضي من منطقة القدم وغيرها ما يزال يتلقى العلاج بعد التعذيب الذي تعرض اليه. اما الشيخ الجمري فهو الآخر يتعرض لضغوط مستمرة ويخضع منزله للحصار الكامل. وما يزال أبناؤه يتعرضون للاهانات والتهديدات المتواصلة من قبل عادل فليفل.

● وعلى صعيد آخر ما تزال صلاة الجماعة بمسجد مدينة حمد محظورة بقرار من عادل فليفل شخصيا. ولم يعرف سبب منع الصلاة في هذا المسجد الذي يتعرض باستمرار لاعتداءات استفزازية من جهاز التعذيب. وكان امام المسجد، الشيخ عبد الجليل، قد استدعي للتحقيق من قبل فليفل الاسبوع الماضي وطلب منه التوقف عن امامة الصلاة بالمسجد. كما استدعى فليفل الشيخ محمد بن ترك وهدده بالاعتقال والتعذيب اذا أصر على الصلاة في المسجد.

● ومن جهة اخرى اكدت مصادر مطلعة اكتشاف فضيحة كبيرة بوزارة العمل. وذكرت المصادر ان احد المسؤولين قام باصدار مئات التأشيرات غير القانونية وتقاضى مقابل كل منها مبلغا وصل في بعض الحالات الى ٥٠٠ دينار بحريني (قرابة ١٤٠٠ دولار امريكي). وقالت المصادر ان هذه القضية ليست الا واحدة من قضايا الفساد الاداري والمالي في الوزارات الحكومية. وذكر احد التقارير ان عدد التأشيرات التي صدرت بهذه الطريقة وصل الى ٤٠٠٠، وان الحكومة تغض الطرف عن هذه الممارسة غير النظيفة.

١٣ أكتوبر

● شهدت مناطق عديدة من البلاد في الايام القليلةالماضية مزيدا من الاحتجاجات الشعبية السلمية. فقد تكثفت كتابة الشعارات على الجدران بمنطقتي دمستان وكرزكان. وشوهدت حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمنطقة كرزكان على الشارع العام. كما شوهدت حرائق اخرى بمدينة حمد وكذلك بمنطقة الدراز. وفي منطقة الدير كتبت شعارات تندد بالحصار المفروض على الشيخ الجمري وتطالب برفعه. وشوهدت شعارات دستورية كثيرة بمنطقة فريق

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ١٩٩٩

الزراع في جدحفص. هذا في الوقت الذي كثفت فيه قوات القمع تواجدها بالقرب من مسجد مدينة حمد (الدوار الرابع) لمنع صلاة الجمعة والجماعة بقرار من عادل فليفل شخصيا بحجة ان هناك من يرفع شعارات تطالب باعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني. وفي الوقت نفسه تكثفت الممارسات القمعية بحق المواطنين. فبالاضافة الى كل من الشيخ محمد التركي والملا عبد الجليل اللذين منعهما عادل فليفل من حضور المسجد المذكور تم استدعاء المواطن خليل اكبر، ٢٥، من منطقة البلاد القديم وتم التحقيق معه بوحشية. وكان هذا المواطن قد قضى ثلاث سنوات وشهرين وراء القضبان. وتم توقيفه الاسبوع الماضي يومين تعرض خلالهما للتعذيب.
وكانت منطقة واديان بسترة قد شهدت مؤخرا احتفالا كبيرا لاحياء ذكرى مرور عام واحد على رحيل الشهيد الاستاذ محمد عبد الله الصياح، ٣١، الذي تعرض للكثير من التعذيب والقمع على ايدي قوات التعذيب الحكومية. ورفعت في الاحتفال صور الشهداء وكتبت الشعارات الوطنية بكثافة. ومن بين هذه الشعارات: «اقتلونا عذبونا فاننا سنعي أكثر وأكثر»، «لا تنازل عن المطالب الشعبية».

● صدر التقرير الذي تصدره وحدة المعلومات التابعة لمجلة «الايكونوميست» البريطانية واحتوى على تحليل خاص بالوضع الاقتصادي في البحرين. وجاء فيه ان الوضع السياسي ما يزال يشهد بعض التوتر بسبب عدم قيام الامير باصلاحات سياسية تذكر. وقال التقرير ان الامير يحتاج وقتا اقول لاقصاء عمه من موقعه الحالي. وتنبا التقرير بان المنافسة بين الامير ورئيس الوزراء سوف تستمر لان الاثنين تمكنا من تكوين علاقة عملية غير سهلة. واضافت ان الشيخ حمد يرفض ان يقبل بالدور الذي كان يلعبه والده حيث كان يترك شؤون الحكم لرئيس الوزراء. وسيحاول السيطرة على الشؤون الداخلية والدولية للبحرين غير انه سيواجه معارضة شديدة من عمه الذي كان ولا زال يسيطر على جميع شؤون البلاد. وقال ان الشيخ خليفة انتصر على ارادة الشيخ حمد عندما قام باعادة تعيين جميع حلفائه في الوزارة في مايو الماضي، ويبدو ان الامير غير مستعد للتنازل بهذه السهولة. وقال التقرير انه برغم هذه الخلافات فان الطرفين يحاولان الاحتفاظ بهذه الفروقات داخليا وراء الابواب الموصدة. واضاف ان اكبر مشكلة تواجه كلا من رئيس الوزراءوالامير هي محاولة خليفة فرض عرف جديد يقضي بتوارث رئاسة الوزراء، فهو يحاول فرض ابنه علي كنائب لرئيس الوزراء لكي يتسلم رئاسة الوزراء ويتم الاتفاق على توارث هذا المنصب في سلالة الشيخ خليفة. وقد حاول الشيخ خليفة الاتفاق على هذا الامر في العام ١٩٩٨ الا ان الشيخ عيسى (الامير السابق) رفض هذا الطلب.

● وفي عددها الصادر هذا اليوم، نشرت صحيفة «القدس العربي» مقالا للاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي بعنوان: «ان اجمل الفصول في تاريخ البحرين لم يكتب بعد». وجاء في المقال ان الخطاب الاميري بمناسبة افتتاح مجلس الشورى الاسبوع الماضي كان دون توقعات المواطنين لانه لم يتطرق لهموم الوطن والمواطن. ولكنه برغم قصره احتوى على نقطتين اعتبرهما الكاتب مهمتين وهما: التاكيد على مفهوم الاسرة الواحدة وان «اجمل فصول هذا الوطن هو الذي سنكتبه معا باذن الله». ومضى الكاتب في طرح المفهوم الحقيقي للاسرة الواحدة في نظر الشعب. فقال انه يتمثل في «المساواة بين جميع المواطنين بدون تمييز طبقي او عرقي او قومي ا مذهبي. انها تعني مساواة السنة والشيعة في هذه البلاد.. انها تعني مساواة افراد العائلة الحاكمة والمواطنين. انها تعني رفض وجود مواطنين بدون جنسية، وتعني رفض التمييز بين الطلبة في القبول بالجامعة». اما النقطة الاخرى فقال الكاتب بشأنها ان «اجمل الفصول عندما يفرح الناس بعودة كل المبعدين... وعندما يطلق سراح كل السجناء والمعتقلين السياسيين بدون اذلال. فالمواطن المرفوع الرأس رصيد للنظام، كما هو رصيد للشعب والوطن... واجمل الفصول عندما تزدهر الديمقراطية في البلاد ويعبر الناس بدون خوف او قلق عن آرائهم ومواقفهم السياسية ومعتقداتهم بدون وجل من البوليس السري... وعندما نحقق المجتمع المدني حيث القانون هو الحكم بين الناس وحيث لا يستطيع احد ان يتطاول على الدستور وحيث تزدهر الحياة بالاحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والتجمعات الثقافية والاجتماعية والفعاليات المتنوعة مدعومة من الناس وليس مخططا لها للتطبيل والتزمير في المناسبات».

١٥ أكتوبر

● اكدت مصادر موثوقة ان المواطنين مهدي سهوان وحسين أوال يرزحان الآن في زنزانات انفرادية ويتعرضان لتعذيب متواصل بعد ان نقلا من السجن الاعتيادي في الايام القليلة الماضية. ولم يعرف بعد سبب نقلهما الى السجن الانفرادي. وقد مضى على سجن هذين المواطنين اكثر من اربع سنوات تعرضا خلالها للتعذيب الوحشي. ويعتبر السجن الانفرادي احدى وسائل التعذيب والضغط على المعتقلين، واحد اشكال العقاب في حال رفض المعتقلين اوامر مسؤولي التعذيب كالتوقيع على افادات مزورة او الاعتراف بما لم يفعلوه.

● وفيما استمرت الممارسات القمعية في البلاد على ايدي مسؤولي جهاز القمع أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT مناشدتين منفصلتين حول الوضع في البحرين. وتطرقت المناشدة الاولى الى اعتقال عدد من المواطنين مؤخرا وتعذيبهم قبل الافراج عنهم ومن بين هؤلاء ياسر العلوي واخيه محمد اللذين اعتقلا في ٢ اكتوبر وعذبا تعذيبا شديدا قبل الافراج عنهما في اليوم التالي، وعلي سلمان واسماعيل عيسى اللذين اعتقلا في اليوم نفسه وعذبا ولم يفرج عنهما بعد. وجاء في المناشدة: «يبدو ان السبب الاساسي وراء هذه الاعتقالات هي منع الانشطة المناوئة للسلطة مثل المشاركة في التظاهرات والتجمعات وكتابة الشعارات وتوزيع المنشورات... وهذه الحالات جزء من التوتر السياسي والحركة الشعبية الواسعة التي تطالب بالاصلاحات واعادة الديمقراطية». وتضمنت المناشدة خلفية موجزة عن الوضع في البحرين منذ حل المجلس الوطني في ١٩٧٥: «في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ صدر القرار الاميري رقم ١٤ بجل المجلس الوطني. وبعده صدر القرار رقم ١٩٧٥/٤ بتعليق المادة ٦٥ من الدستور ومواد اخرى مرتبطة بتنظيم الحياة البرلمانية. وهذان القراران اللذان ما زالا ساريي المفعول يشكلان انتهاكا للمواد ٦٥ و ١٣٢ و ٤٢ من الدستور. فالدستور ينص على ضرورة اجراء انتخابات لمجلس جديد خلال شهرين. وقد رفضت العائلة الحاكمة بقوة ان تقوم بذلك، وهذا الرفض واحد من العوامل المهمة وراء الاضطرابات الحالية».

● واضافت المناشدة: «لقد اعتقل هؤلاء الاشخاص طبقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي يسمح باعتقال اي شخص بدون تهمة او محاكمة لفترة تصل الى ثلاث سنوات، ومحكمة خاصة «محكمة امن الدولة» تفتقر اجراءاتها للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة». وحثت المناشدة على الكتابة الى السلطات البحرينية باحترام حقوق المعتقلين واطلاق سراحهم في غياب تهمة قانونية بحقهم، والتحقيق في الاعتقالات العشوائية والمعاملة السيئة للمعتقلين ووقف الاعتقالات التعسفية، والغاء قانون أمن الدولة وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.

● اما المناشدة الثانية فتتعلق باعتقال الاطفال ومن بينهم محسن العلوي وحميد علي يوسف يحيي. وطالبت المناشدة بوقف اعتقال الاطفال والمطالب الاخرى المذكورة في المناشدة الاولى.

● ومن جهة اخرى ذكرت الصحافة البحرينية ان موفدا خاصا من رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، قام بزيارة الى البلاد وسلم الامير دعوة من السيد بلير لزيارة بريطانيا. ويتوقع قيام الامير بتلك الزيارة في الشهر المقبل. كما قام بعض البرلمانيين البريطانيين بزيارة المنامة ونسبت الصحافة المحلية الى بعضهم اشادات بالوضع في البلاد. وعلم من بعض هؤلاء ان تصريحات غير صحيحة نسبت اليهم وانهم لم يتفوهوا بالكلمات التي نشرتها الصحافة البحرينية ونسبتها اليهم. وقال بعضهم ان هدفهم من زيارة البلاد تشجيع الامير على البدء باصلاحات سياسية في البلاد وعدم تفويت الفرصة المتاحة في الوقت الحاضر. وعلمت المعارضة ان هناك مسؤولين بريطانيين على اعلى المستويات يعبرون عن عدم رضاهم ازاء غياب الجدية لدى المسؤولين البحرينيين في ما يتعلق بالاصلاحات السياسية وانهم كانوا يتمنون ان يبادر الامير باعادة العمل بالدستور والاعلان عن موعد لانتخابات مجلس وطني، وذلك لتدشين عهده بقرارات ايجابية وقوية.

١٨ أكتوبر

● تواصلت في الايام القليلة الماضية الممارسات القمعية داخل السجون وخارجها. فقد اعتقل يوم الخميس الماضي (١٤ اكتوبر) من منطقة توبلي ثلاثة شبان هم: السيد عدنان السيد هاشم الدعام، ١٩، السيد جلال السيد محمود السيد شرف، ١٧، والسيد عيسى السيد علي السيد اسماعيل، ١٧. وجاءت الاعتقالات عند الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم وروعت العائلات والاطفال خلال جريمة الاعتقال. وكان كل من السيد جلال والسيد عيسى قد اعتقلا قرابة العام عندما كان عمر كل منهما ١٦ عاما، وأفرج عنهما في اطار ما سمي «المكرمة الاميرية» قبل اربعة شهور تقريبا. وتجدر الاشارة الى ان عددا من الذين افرج عنهم آنذاك اعيد اعتقالهم بعد ذلك. كما اعتقل في اليوم نفسه من منطقة كرزكان كل من: حسين عيسى عبد الله، ١٨، عبد الامير عيسى عبد الله، ١٧، محمد جاسم عبد الرسول، ١٧، منير احمد علي الشيخ، ١٧، عباس حسن جمعة الشاخوري، ١٥، ومحمد حسن عاشور. واعتقل هؤلاء جميعا من الشارع. وكانت المنطقة قد شهدت اعمالا احتجاجية سلمية من بينها كتابة الشعارات الدستورية واشعال النار في اطارات السيارات. وكانت مدينة حمد (الدوار الرابع) قد شهدت حرق اطارات السيارات قبل ذلك بثلاثة ايام (الاثنين ١١ اكتوبر). وفي يوم الاربعاء (١٢ اكتوبر) شوهدت حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمنطقتي السنابس والديه. وفي منطقة بوري شوهدت حرائق صغيرة على الشارع المؤدي الى مدينة حمد من جهة الشرق، الامر الذي أربك حركة المرور فترة من الزمن. وفي اليوم نفسه سمعت اصوات انفجارات اسطوانات الغاز بمناطق عديدة من بينها البلاد القديم وعالي وتوبلي. كما شوهدت شعارات مكثفة مكتوبة على الحيطان بمنطقة البلاد القديم.

● وفي مدينة حمد قامت سلطات القمع في الاسبوع الماضي باغلاق مسجد الزهراء بمدينة حمد (الدوار الرابع) حيث منعت الصلاة فيه بشكل كامل، ولا يزال المسجد مغلقا حتى الآن.

● حدثت هذه الاجراءات التعسفية في الوقت الذي كانت الحكومة تستعد فيه لاستقبال سماحة الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان، وكأنها تقول للمواطنين: لا يستطيع احد في العالم، مهما كان موقعه، التأثير على سياساتنا تجاه ابناء البحرين. وقد استقبل سماحة الامام الشيخ شمس الدين بترحيب شعبي على أمل ان يستطيع خلال لقاءاته الرسمية اقناع الحكومة بالتخلي عن سياسات القمع والبدء بمصالحة وطنية تقوم على اساس اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. وقد أعدت الحكومة لسماحة الامام شمس الدين برنامجا يتضمن بعض المحاضرات واللقاءات.

● وبالمناسبة، نشرت صحيفة «السفير» اللبنانية في عددها الصادر يوم السبت الماضي (١٦ اكتوبر) رسالة مفتوحة الى الامام شمس الدين من مواطن بحريني هو الاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير قبل ربع قرن تقريبا. وجاء في الرسالة ترحيب بالضيف الكريم خلال زيارته الى وطنه الثاني، البحرين. وجاء في الرسالة حديث مفصل عن الوضع السيء في البلاد الذي استمر منذ حل المجلس الوطني. واكد الاستاذ صباح في خطابه المفتوح ان اعضاء المجلس الوطني المنحل يتمتعون – طبقا لمواد الدستور – بحصانة سياسية ومن حقهم التعبير عن آرائهم بحرية. واستنادا للمادة ٦٥ من الدستور فان «للامير ان يحل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه أسباب الحل، ولا يجوز حل المجلس لذات الاسباب مرة اخرى، واذا حل المجلس وجب اجراء انتخابات للمجلس الجديد في مبعاد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ الحل، فان لم تجر الانتخابات خلال تلك الفترة (وهذا ما يحدث) يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع كأن الحل لم يكن، ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد». ويضيف الاستاذ صباح: «وعلى هذا الاساس فان المجلس يبقى قائما، ولذلك فانني، ومن يرغب من الاعضاء المحترمين، أساس حقوقي الدستورية تحت مظلة الحصانة البرلمانية التي أتمتع بها، ولا يجوز المساس بها طبقا للمادة ١٠٨ من الدستور». ثم ناشد الامام الضيف بان يكون «واسطة خير لحل ما هو موضع خلاف بين حكومتنا الموقرة وبيننا كمسؤولين في أوساط المعارضة حول العودة الى العمل بالدستور واجراء انتخابات برلمانية، وانهاء دوامة الاعتقالات التي لا تزال مستمرة، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، واعادة النظر في اوضاع المحكومين، والسماح بعودة المبعدين والمبتعدين الى وطنهم و أهاليهم دونما

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ١٩٩٩

قيد او شروط من شأنها إذلال للانسانية وحط من كرامتها». واعتبر ان ذلك هو بديل عن «التمسك بفرض مجلس الشورى غير الدستوري الذي يرفضه الشعب رفضا قاطعا». واعتبر الاستاذ صباح ان هذا الرفض الشعبي لمجلس الشورى هو من مصلحة النظام ذلك ان «الشورى تتعارض تعارضا مطلقا مع الحكم الملكي التوارثي».

١٩ اكتوبر

● اكدت التقارير الواردة من سجن جو مؤخرا ان مسؤولي التعذيب بذلك السجن شددوا قمعهم في الايام الاخيرة بعد ان تولى شخص جديد لم يحدد اسمه بعد مسؤولية ادارة السجن. ومن الاساليب التي اتبعت في الآونة الاخيرة القيام باعتداءات مباغتة على الزنزانات، وتعذيب كل من يوجد بحوزته شيء يعتبره الجلادون من الممنوعات مثل ورقة صغيرة مكتوب عليها دعاء او بعض آيات القرآن الكريم. وفي اثر ذلك تعرض عدد من المعتقلين لتعذيب وحشي حيث ربطت ارجلهم بحبال وعلقوا من السقف وضربوا على جميع انحاء جسدهم حتى سالت الدماء منها. ونقل بعضهم الى زنزانات انفرادية كما حدث للسجين مهدي سهوان الذي وضع في زنزانة انفرادية وربط بالسرير. وقالت التقارير ان مجموعة الاستاذ مجيد ميلاد قد تم تجديد مدة توقيف أفرادها لثلاث سنوات اخرى طبقا لقانون امن الدولة السيء الصيت. وكان هؤلاء قد اعتقلوا لمدة تقرب من الاربع سنوت وبعد اسبوعين من الافراج عنهم العام الماضي تم استدعاؤهم واعتقلوا مرة اخرى.

● وعلم كذلك ان الشاب شوقي عبد الله جاسم، ٢٤، من منطقة البلاد القديم والمحكوم بالسجن أربع سنوات من قبل محكمة امن الدولة قد تعرض للتعذيب في الايام القليلة الماضية على يد الجلاد المشهور خالد الوزان، وذلك بسجن الخميس. وعلم أيضا ان الشاب مكي درويش احمد سلمان، من منطقة ابوصيبع الذي يقضي حاليا حكما ظالما بالسجن خمس سنوات، يعاني من آلام شديدة في ركبته اليسرى من جراء التعذيب الذي تعرض له بمركز العدلية وسجن القلعة في بداية اعتقاله. وقد أدخل الى المستشفى العسكري آنذاك بعد تداعي صحته. ولكن سلطات السجن ترفض الآن توفير العلاج اللازم لهذا الشاب. وقد تم اطلاع اللجنة الدولية للصليب الاحمر بهذه الحالات وطلب منها التدخل فورا لانقاذ هؤلاء المواطنين من معاناتهم.

● وبرغم هذه الانتهاكات المتواصلة، فان حكومة البحرين مستمرة في سياساتها التضليلية عن طريق نشر اعلانات باهضة الثمن في وسائل الاعلام الدولية. ففي عددها الذي صدر يوم امس نشرت صحيفة «التايمز» البريطانية اعلانا كبيرا يشجع رجال الاعمال على الاستثمار في البحرين وذلك باغرائهم بعدم وجود ضرائب دخل على الشركات. ويفهم ذلك في اطار سياسات تلميع صورة الحكومة استعدادا للزيارة الرسمية التي سيقوم بها الامير الى لندن الشهر المقبل.

● وعلى صعيد آخر ذكر اللورد ايفبوري حقيقة الوضع في البحرين في اطار حديثه حول «الاديان والنظام العالمي». وجاء على لسانه قوله:«في البحرين تعرضت مساجد الشيعة للتخريب والغلق. وتم إسكات الائمة او ابعادهم، واعتقل العلماء المرموقون في السجن بدون محاكمة من قبل الحكومة. وسوف يقوم حاكم البحرين بزيارة الى هذه البلاد قريبا، وأمل ان يقال له شيء حول هذه القضايا».

● ومن جهة اخرى ألقى سماحة الامام محمد مهدي شمس ، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان الذي يزور البحرين ثلاث محاضرات، الاولى بمسجد الفاتح في المنامة والثانية بمسجد المشرف في جدحفص والثالثة بمسجد سترة. وحضر هذه المحاضرات التي تحدثت حول قضايا الوحدة الاسلامية عدد كبير من المواطنين والمسؤولين الحكوميين. وكان حضور قوات الامن مكثفا جدا حيث احاطت بالمناطق التي القيت فيها المحاضرات وكان مشهدها مثيرا للتقزز. واحتجاجا على ذلك الاستنفار الامني الاستفزازي عبر المواطنون عن انزعاجهم بتفجير اسطوانة غازية مساء امس الاول. وبعد انتهاء محاضرة الامام شمس الدين بمسجد مشرف في جدحفص الليلة قبل الماضية، وبينما كان الحاضرون يغادرون المكان صرخ احد المواطنين وكان يرتدي الغترة والعقال قائلا: «أيها الناس زوجتي قتلت على سرير الزوجية بعد ان سلطوا عليها أشعة اكس القاتلة. أي وحدة يا وزير الاعلام، هل الوحدة في استجلاب الراقصات والعاهرات واستعمال تلفزيون البحرين لخداع الناس؟ لا تنخدعوا ايها الناس، هل تسمع يا وزير الاعلام؟». واستمر المواطن يصرخ بينما كان الناس مندهشين من المشهد. وما هي لحظات حتى احاطت قوات الامن بالرجل وجروه بعنف الى احدى الدوريات واخذوه الى احد مراكز التعذيب. ولم تعرف هويته بعد. ويخشى على هذا المواطن من التعذيب وسوء المعاملة.

● وفي لندن، نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي بعنوان: «لم تمر سنة على البحرين بدون اعتقالات: لجنة لحقوق الانسان معينة من الحكومة فمن الذي سيحاسب من؟». وجاء في المقال ان اللجنة التي شكلت بقرار اميري لن تستطيع محاسبة الحكومة وان النظام «يريد تبييض صفحته امام المنظمات المعنية بحقوق الانسان». وطرح الكاتب في اماكن مختلفة من المقال أسئلة من نوع: «لماذا تشكل الحكومة لجنة لحقوق الانسان وهي السلطة التنفيذية التي توجه اليها الاتهامات حول انتهاكات حقوق الانسان؟ ... لماذا شطب الامر الاميري من صلاحيات اللجنة التحري والبحث في قضايا الاعتقال السياسي؟ لماذا لا يناقش المجلس المعين تقرير اللجنة؟ لماذا لا تكون تقارير اللجنة علنية؟ لماذا ترفع اللجنة تقريرها الى رئيس الوزراء وهو المتهم بكل السجل الاسود لحكومته؟ كيف سيكون التعاطي مع ذلك التقرير وهل ستكون الحكومة ملزمة بالقرارات التي تتوصل اليها اللجنة ام ان هذه اللجنة ليست الا لجنة في مجلس معين تقف صلاحياته عند ابداء الشورى؟

٢١ اكتوبر

● أصدرت منظمة «فريدوم هاوس Freedom House» الامريكية تقريرها السنوي للعام ١٩٩٩ حول الحريات العامة في العالم وصنف التقرير البحرين ضمن الدول التي تنعدم فيها الحريات الاساسية، وهي ادنى درجة في التصنيف الذي ينتهجه التقرير الذي يصنف الدول الى : دول حرة، ودول حرة جزئيا، ودول تنعدم فيها الحرية. وجاء في التقرير: «استمرت الاحتجاجات الشعبية خلال العام الماضي كما استمر قمع الحكومة للقرى الشيعية التي تطالب باعادة البرلمان المنتخب وعودة المبعدين واطلاق سراح المعتقلين السياسيين... وحتى الآن فقد قتل اكثر من اربعين شخصا خلال الاضطرابات المدنية. وحسب المنظمات الحقوقية الدولية فان البحرين اعتقلت آلاف الناس وأصدرت احكاما تعسفية بالسجن بحق مئات المواطنين وأبعدت حوالي ٥٠٠ مواطن مع عائلاتهم. وقد قامت قوات الامن باقتحام المنازل وضربت ساكنيها واعتقلت بعضهم». واضاف التقرير: «ان وزارة الداخلية تسيطر بشكل غير رسمي على الانشطة من خلال الشبكة الامنية المتداخلة التابعة لها... ويحق لاعضاء هذه الشبكة تفتيش المنازل بدون ترخيص قضائي، واستعملت هذه الصلاحية بشكل متكرر ضد القرى الشيعية».

● ومن جهة اخرى تواصلت اجراءات القمع في الايام القليلة الماضية. فقد اعتقل يوم امس الاول (الثلاثاء ٢١ اكتوبر) من منطقة سترة الخارجية الشاب علي احمد عبد الله الطويجي، ١٧. وجاء الاعتقال في اعتداء وحشي على منزل الشاب بعد عودته من المدرسة عند الظهر. وفي اليوم نفسه اعتقل من منطقة توبلي الشاب عبد الله احمد ابراهيم عبد الله، ٢١، من منزله، وذلك عند المغرب.. واعتقل يوم الاثنين الماضي (١٨ اكتوبر) من منطقة توبلي الشاب ابراهيم عبد الله احمد عباس، ٢٠، من منزله عند المغرب. وسبق لهذا الشاب ان اعتقل عدة مرات من قبل وتعرض للتعذيب بشكل متواصل. وفي يوم السبت الماضي (١٦ اكتوبر) اعتقل من منطقة كرزكان الشاب احمد عباس مرهون، ٢٩. وهذا المواطن هو شقيق الشهيد الشاب فاضل عباس مرهون الذي استشهد في العام ١٩٩٦ برصاص الشرطة. وكانت المعارضة قد طالبت مرارا بالتحقيق في جريمة قتل الشهيد الشاب فاضل، ولكن الحكومة رفضت اجراء اي تحقيق.

● وشوهدت يوم الاثنين الماضي شعارات دستورية كثيرة على جدران منطقة المعامير ومن بينها عبارات مقتطفة من خطب الشيخ الجمري. وطبعت صورة الشيخ على الجدران ايضا. وفي اليوم التالي ذهب فريق كامل من وزارة الداخلية لتصوير الكتابة والصور باعتبارها «تهديدا لامن الدولة»، ثم قام بمحوها. وسمعت في اليوم نفسه اصوات انفجارات لاسطوانات غازية بمنطقتي الديه وتوبلي.

● هذا وما تزال مشاعر المواطنين غاضبة بسبب استمرار غلق جامع الزهراء بمدينة حمد منذ

إبعاد ابناء البلاد قسرا

عرفت قصة الشاب علي حسن مزعل الذي ابعدته السلطات البحرينية الشهر الماضي الى قطر، فخالجني شعور بالغضب الشديد، فكيف يطرد ابناء البلاد من ارضهم بينما يستقدم المرتزقة من كل حدب وصوب. وعندما بحثت في القضية ادركت حقيقة اكثر مرارة. فالسبب الذي دفع الشاب للخروج من البلاد هو اتمام دراسته الثانوية بعد ان منعته حكومة البحرين من مواصلة دراسته بعد الافراج عنه. وكان هذا الشاب معتقلا لمدة اكثر من عام بسبب مشاركته في الانتفاضة الشعبية المباركة التي تطالب بحقوق دستورية مشروعة. وهذا يعني ان جزءا من عقابه هو حرمانه من الدراسة. وفي البلدان المتحضرة يعتبر التعلم مسؤولية شخصية ويعاقب الوالدان اللذان لا ياخذان ابنهما الى المدرسة. اما في البحرين فالحكومة هي التي تمنع الاطفال والشباب من التعلم في المدارس الحكومية والجامعة. فهي تعتبر تعلم المواطنين احد العوامل التي تؤدي الى تصاعد النقمة الشعبية ضد النظام الاستبدادي. وكلما تعلم الناس ازدادوا انفتاحا ورغبة في الحرية والحقوق الدستورية. وبالتالي فان من بين وسائل قمع الحركة الشعبية حرمان ابنائها من التحصيل العلمي.

سالت بعض المطلعين على الامور فعرفت ان هناك اعدادا كبيرة من الشباب الممنوعين من التحصيل العلمي في المدارس الثانوية والجامعة بسبب معتقداتهم السياسية. وهذه جريمة كبيرة ترتكب بحق شعب البحرين لانها تعني تجهيل الجيل الجديد عمدا، واستعمال امكانات الدولة وسلطتها لتحقيق ذلك الغرض غير النبيل. وتساءلت في نفسي: الم يكفهم ما فعلوه بهذا الشاب الذي تعرض للتعذيب طوال اكثر من عام بسبب مطالبته السلمية بالاصلاحات السياسية؟ الم يكفهم ما فعل الجلاوزة والجلادون به وراء القضبان؟ ما هذا النظام الحاقد على شعب البحرين الى الدرجة التي تفوق ما يفعله الاسرائيليون المحتلون بابناء فلسطين؟ لقد عرفتهم منذ نعومة اظفاري بانهم اعداء لكل ما يمت لهذه الارض بصلة، فهم يتنكرون لعلمائها وتاريخها وتراثها، ويسعون لاختلاق ماثر لهم ليس لها اساس او عروق في هذه التربة الطاهرة. اي نوع من العقاب هذا الذي يمارسونه بحق شباب البحرين وفي ضوء اي دستور او قانون يفعلون ذلك؟

وعرفت ايضا من خلال اتصالاتي ان هيئات حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة مستاءة من تصرفات حكومة البحرين، وتقول ان الابعاد يمثل بالنسبة لها قضية فريدة من نوعها، فهي لا تعرف حكومة اخرى تقوم بذلك وبالتالي فليس لهذه الجريمة جهة تهتم بها. ولربما مارس تلك السياسة النظام العنصري في جنوب افريقيا قبل سقوطه، ومارسته سلطات الاحتلال الاسرائيلية المحتلة احيانا ضد الفلسطينيين. ولكن هذه الانظمة تراجعت عن ذلك بعد ضغوط دولية كبيرة تعرضت لها. فعندما ابعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ٤٠٠ من الفلسطينيين الى مرج الزهور قبل ستة اعوام حدثت ضجة دولية كبيرة وارغم الاسرائيليون على تغيير قرارهم. اما البحرينيون فما يزالون في المنافي، وما تزال اعدادهم تتصاعد مع كل مواطن يتم ابعاده.

ان جريمة ابعاد الشاب علي حسن مزعل ليست سوى واحدة تضاف الى ملف جريمة الابعاد، وهي الجريمة التي ترتكب بحق ابناء البحرين منذ عشرات السنين. في مقابل ذلك كشفت الانباء مؤخرا عن الفضيحة التي حدثت في وزارة العمل مؤخرا والتي تم بموجبها ترتيب ٩٠٠٠ تاشيرة دخول للاجانب في مقابل اكثر ٢٠٠ دولار لكل منها. اليس من العار ان يطرد ابناء البحرين ويستقدم الاجانب بهذه الاساليب الرخيصة؟

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ١٩٩٩

ثلاثة اسابيع تقريبا، ويمنع المواطنون من اداء الصلاة فيه بقرار من رئيس الوزراء. وصدرت مناشدات من المواطنين تطالب الحكومة بالتخلي عن سياسة الانتقام من بيوت الله والاعتداء على حرية المواطنين في اداء عباداتهم.

● ومن جهة اخرى اصدرت المعارضة بيانا مشتركا حول التطورات الاخيرة في البلاد ومن بينها تشكيل لجنة حكومية لحقوق الانسان. وطالب البيان الذي وقعت عليه حركة احرار البحرين والجبهة الشعبية في البحرين وحركة التحرير الوطني البحرانية المجموعة الدولية والحكومات الصديقة والمنظمات الحقوقية والمدنية بحث حكومة البحرين على اطلاق جميع السجناء السياسيين وانهاء حالة الطوارئ في البلاد.

٢٥ اكتوبر

● في تطور خطير جدا منعت سلطات القمع اقامة الاحتفالات الشعبية بمناسبة مولد الامام علي بن ابي طالب في عدد من المناطق. فقد علم ان مواطني منطقة كرانة منعوا بشكل خاص من اقامة الاحتفال الذي كان مقررا اقامته يوم الجمعة الماضية. ووجه اليهم فاروق المعاودة تهديدا بالعقاب الشديد ان اقاموا الاحتفال الذي اعتادوا على اقامته منذ مئات السنوات. واستدعى مسؤول المأتم الذي كان من المقرر اقامة الاحتفال فيه ووجه اليه الاهانات والتهديد اذا لم يلتزم بقرار المنع. وقال ان هذا القرار ساري المفعول حتى في المستقبل. واضاف انه يريد اسماء كل المشاركين في اي احتفال مستقبلي وانه سوف يمنع الاحتفال اذا كان بين المشاركين من لا يعجبونه. وقال احد السياسيين بمناسبة هذا المنع: «في دولة لا يحكمها القانون يصبح الشرطي هو الآجر والناهي. انها دولة بوليسية اليس كذلك؟».

● وفي منطقة توبلي منع المواطنون من اقامة احتفال مماثل في اليوم السابق (الخميس ٢١ اكتوبر). فقد طوقت قوات الشغب مسجد السيد هاشم التوبلاني (وهو عالم بحراني كبير عاش في القرن السابع عشر الميلادي وتسعى الحكومة لطمس ذكره)، وذلك بعد صلاة المغرب مباشرة ومنعت اي مواطن من دخول المسجد لغرض المشاركة في الاحتفال. وحدث الامر نفسه في بني جمرة حيث منع المواطنون من اقامة حفل مماثل. جاءت هذه القرارات الخطيرة في الوقت الذي تتظاهر فيه الحكومة امام الشخصيات الاسلامية باحترامها لحقوق المواطنين وتنظم لهم المحاضرات في بعض المساجد.

● يضاف الى ذلك قرار آخر بالتضييق على المساجد والمصلين فيها. فقد استدعي عدد من علماء الدين الى مراكز التعذيب ووجهت لهم تهديدات بالاعتقال والتعذيب اذا لم يتوقفوا عن الصلاة في تلك المساجد. فقد استدعي الشيخ محمد تركي الى مركز التعذيب بالقلعة وطلب منه التوقف عن الصلاة في المسجد وتوجيه نداءات الى المصلين بعدم المطالبة بالدستور وحكم القانون والا فانه سوف يعتقل بدون انذار. واستدعي كذلك السيد حسين الحايكي الذي يقوم بصلاة الجماعة بجامع الصادق بمنطقة القفول وهددوه بالاعتقال والتعذيب اذا لم يتوقف المصلون عن المطالبة بحقوقهم الدستورية. وقال له الجلادون ان عليه ان يختار بين الذهاب الى المسجد ومنع المصلين من الممارسات السياسية او عدم الذهاب الى المسجد مطلقا. وقد لوحظ غياب السيد حسين من الجامع المذكور يوم الجمعة الماضية.

● وبرغم هذه الممارسات القمعية المكشوفة تواصل الحكومة جهودها الهادفة لتضليل الرأي العام العالمي. فقد كتب السفير البحريني في لندن رسالة الى اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان في ١٩ اكتوبر يحتج فيها على ما ذكره اللورد حول البحرين في كلمة امام مجلس اللوردات مؤخرا: وجاء في رسالة السفير: «ان حرية العقيدة مطلقة وان الدولة تضمن عدم المساس بدور العبادة وحرية ممارسة الشعائر الدينية واقامة المسيرات لدينية والاجتماعات وفق العادات المعمول بها في البلاد». واضاف: «ان اماكن العبادة هذه يجب ان تستعمل لممارسة العبادات الدينية وليس كاماكن لتشجيع العنف والاضطراب». فاستغرب اللورد ايفبوري من السفير هذه الادعاءات التي لا يصدقها الواقع وكتب اليه رسالة جاء فيها ما يلي: «انني سعيد بانك كتبت لي لان ذلك يعطيني الفرصة لان اكتب اليك مرة اخرى حول رغبتي في زيارة البحرين مع السماح لي بالاتصال الحر بائمة المساجد والقادة الآخرين ومن بينهم المعتقلين في السجون. وذلك لكي تكون الصورة واضحة في ذهني حول ما يجري في البلاد ومن بين ذلك الحرية الدينية وحقوق الانسان بشكل عام». وتطرق اللورد ايفبوري الى امثلة عديدة من الانتهاكات التي تمارسها قوات الامن بحق المساجد وائمتها. وقال ان مسجد مدينة حمد قد منعت الصلاة فيه منذ ثلاثة اسابيع ولا زال المنع ساري المفعول. واضاف ان مساجد ومآتم عديدة في الدراز وكرباباد والسنابس وبني جمرة وغيرها بقيت مغلقة فترات طويلة في السوات الاخيرة وان بعضها تم ختمها بالشمع الاحمر. وانتقد تشكيل المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية واصفا اياه بانه «تأميم للممارسة الدينية».

٢٦ اكتوبر

● اكد السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، ان على دول الخليج التحرك نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان لتفادي المشاكل. وقال السيد هين يوم امس خلال لقائه مع الصحافيين الكويتيين: «ان مستقبل العالم هو مستقبل الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتحديث الاقتصادي والسلام مع الدول الاخرى». واضاف الوزير البريطاني الذي بدأ جولته الخليجية التي تشمل بالاضافة الى الكويت كلا من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية: «انا متأكد من انني سأجري مناقشات طيبة في دول الخليج التي سأزورها، وسأتحدث عن هذه القضايا وقضايا اخرى». وقال الوزير البريطاني: «أعجبت بالجدل الديمقراطي في الكويت الذي أظهر ان من الممكن تطوير بنية سياسية ديمقراطية وفقا للشريعة الاسلامية والتراث والتقاليد». واكد الوزير على وجود قضية حقوق الانسان والديمقراطية على جدول اعماله فقال ان الرئيس صدام حسين سيخرج من السلطة قريبا. واضاف: «لا يمكنك المكوث في السلطة الى الابد، وستنتصر الديمقراطية والحرية في النهاية، وفي نهاية المطاف سيجد جميع الطغاة ان عهدهم قد ولى عاجلا ام آجلا».

● وذكرت مصادر مطلعة في المنامة ان المسؤولين في البحرين أبدوا امتعاضا شديدا من هذه التصريحات التي تتناغم مع ما يشعر به المواطنون البحرينيون بشكل خاص. وقالت هذه المصادر ان الحكومة تفكر في اطار محاولاتها تخفيف الانتقادات الدولية لسياساتها، لطرح مشروع جديد لانتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى الذي فرضته الحكومة على الشعب والذي لا يحظى بشرعية دستورية، وذلك لاظهار شيء من التطوير. ولكن هذه المصادر ذكرت كذلك ان من غير المتوقع ان يقبل شعب البحرين بهذا الاجراء وان مطلبه الاساسي هو اعادة العمل بدستور البلاد وان الشعب لا يريد منة من احد بل يطالب بما هو حق له حسب النصوص الدستورية. وقالت مصادر المعارضة ان المشكلة ليست في تعيين اعضاء مجلس الشورى او انتخابهم، بل في مشروع المجلس اساسا نظرا لافتقاده الشرعية الدستورية التي هي العقد الوحيد بين ابناء البحرين والعائلة الحاكمة.

● وفي هذا الاطار، حثت المعارضة الامير الشيخ حمد بن عيسى على اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني ليكون حكمه شرعيا من الناحية الدستورية، وذلك طبقا للمادة ٣٣ح التي تنص على ان: «الامير مسؤول عن الحفاظ على شرعية الحكومة وسيادة القانون، وعليه ان يقدم القسم التالي امام جلسة خاصة للمجلس الوطني (المنتخب): «اقسم بالله العظيم ان احترم الدستور وقوانين الدولة، وان احافظ على حريات الناس ومصالحهم وممتلكاتهم، وضمان استقلال البلاد وسيادتها على اراضيها». وكما هو واضح فان حكم الامير لن يكون دستوريا ما لم يفعل ذلك.

● وعلى صعيد آخر كشف النقاب عن جريمة جديدة ارتكبها النظام بحق احد ابناء البحرين ظلما وعدوانا. ففي يوم السبت الماضي (٢٣ اكتوبر) تم ابعاد الشاب علي حسن مزعل، ٢١، الى دولة قطر برغم امتلاكه جواز سفر بحرينيا صالحا. وكان الشاب قد وصل الى البلاد يوم الجمعة بعد ان قضى عامين في الدوحة لاكمال دراسته الثانوية. وملخص قصته انه كان قد اعتقل في العام ١٩٩٦ ومكث في غرف التعذيب اكثر من عام. وبعد خروجه من السجن منعته الحكومة من مواصلة دراسته الثانوية (كما فعلت مع عدد كبير من ابناء البحرين)، فذهب مع عدد من الطلبة المطرودين من المدارس الى دولة قطر لاكمال دراستهم الثانوية. ولما عاد بعضهم في الصيف قبل الماضي منعوا من العودة الى قطر. اما هذا الشاب فقد قرر البقاء في الدوحة حتى اكمال الدراسة، ولدى عودته يوم الجمعة الماضية اعتقل وعومل بوحشية قبل ترحيله الى الدوحة مجددا. هذا هو مصير ابناء البحرين في ظل النظام الخليفي.

● ومن جهة اخرى استمرت المعاملة السيئة التي يلقاها البحرينيون في الكويت. فقد شنت اجهزة الامن الكويتية في الاسابيع الاخيرة حملة غريبة على العاملين البحرينيين الموجودين في الكويت. واعتقلت المواطن البحريني الشاب فاضل العجيمي، ٢٣، وتم التحقيق معه لمدة يوم كامل بمبنى المخابرات بمنطقة السالمية. وتعرض لمعاملة سيئة للغاية بالضرب والشتم والتهديد المتواصل بالابعاد الى البحرين. واطلق سراحه يوم امس الاول بعد سحب جوازه. ويشعر المواطنون البحرينيون في الكويت بقلق دائم بعد قرار كويتي بمضايقتهم لاسباب غير معروفة. وناشدت المعارضة البحرينية الحكومة الكويتية الكف عن هذه الممارسات التي لا تتناسب مع روح الاخوة التي تربط الشعبين الشقيقين.

٢٨ اكتوبر

● ما تزال مشاعر المواطنين هائجة بسبب قرار الحكومة منع الاحتفالات الدينية في مساجد ومآتم عديدة الاسبوع الماضي. فبعد منع الاحتفال بمنطقة قرانة انتشرت الشعارات على الحيطان وكان من بينها: «لن نركع الا لله»، «نطالب بارجاع حرياتنا الدينية ومبعدينا»، «تخسأ ايها المرتزق ان تنال من ديننا». وكان فاروق المعاودة قد اتخذ قرارا بتحدي مشاعر المواطنين والاعتداء على عقيدتهم ومنع احتفالاتهم التي اعتادوا عليها منذ مئات السنين. وكانت الاحتفالات قد منعت بالقوة في بعض الاحيان في عدد من المناطق مثل الدراز وبني جمرة وكرانة وتوبلي وغيرها. ويساور المواطنين شعور عام بالقلق من هذه السياسات القمعية التي تصاعدت في الاسابيع الاخيرة. ويتردد في الاوساط الشعبية ان وزارة الداخلية تعتزم تعطيل انشطة الصناديق الخيرية التي انتشرت في البلاد وساعدت الكثيرين من ابناء الشعب بعد ان فشلت الحكومة في الاهتمام بهم. وتجدر الاشارة الى ان البحرين ليس لديها نظام حكومي للكفالة الاجتماعية.

● وكان جهاز التعذيب قد استدعى الشيخ شاكر الفردان الاسبوع الماضي وسأله عن مشاركته في ندوة عقدت مؤخرا، وما اذا كان يعلم ان الندوة عقدت بدون اجازة من جهاز التعذيب. ووجه المعذبون تهديدا قوي اللهجة الى هذا ا لمواطن بالاعتقال والتعذيب اذا اشترك مرة اخرى في اي نشاط علني بدون اجازة رسمية من وزارة الداخلية.

● وعلى صعيد آخر انتشرت مؤخرا انباء عن فساد اداري على نطاق واسع. ومن هذه الانباء ان مسؤولين بوزارة العمل أصدروا ٩٠٠٠ تأشيرة عمل حرة لاستقدام عمال من شبه القارة الهندية وعرضهم في السوق المحلية، وذلك مقابل قرابة ٣٠٠ دولار لكل تأشيرة عمل. وبذلك يكون المسؤولون عن تلك الجريمة قد حصلوا على اكثر من مليونين ونصف دولار. وذكرت انباء اخرى ان مسؤولا سابقا بادارة الجوازات قام باصدار جوازات جديدة وباعها على من يريدها من البحرينيين المحرومين من الجنسية القادرين على دفع مبالغ بلغت احيانا ٤٠ الف دولار. وذكرت هذه الانباء ان التحقيق شمل سكرتير الشخص المذكور. ولم يمكن التأكد من صحة هذه الانباء.

● في مقابلة تليفزيونية مع قناة «الجزيرة» القطرية قال الدكتور عبد الله النفيسي ان من الخطأ استمرار الوضع في البحرين على ما هو عليه. وقال خلال الحوار المفتوح الذي أجراه معه السيد محمد كريشان والذي بث يوم امس الاول وأعيد بثه يوم امس ان «شعب البحرين من اكثر شعوب الخليج ثقافة، واقدمها انفتاحا واوسعها وعيا، وبالتالي فلماذا تأجيل الاصلاح السياسي؟». وبدا الدكتور النفيسي منزعجا جدا من مماطلة حكومة البحرين في القيام بالاصلاحات السياسية المطلوبة بمبررات غير مقبولة.

● وعلم كذلك ان الوضع الصحي للاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته يتداعى بشكل متواصل، وان هناك حجة ماسة لتقديم علاج عاجل لهم ولكن سلطات القمع ترفض ذلك. وتطالب منظمات حقوقية عديدة باطلاق سراح المجموعة مع بقية المعتقلين السياسيين الذين يمثل استمرار اعتقالهم انتهاكا حقيقيا لحقوق الانسان ودستور البلاد. وقد قضى الاستاذ عبد الوهاب حسين الذي يعاني من ضعف البصر وامراض اخرى قرابة الاربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة.

دولة الشرطي

يتبختر ماشيا، ويترنح عندما تعزف الموسيقى باسمه، يظن نفسه كبيرا، لكن اقرانه يعرفونه جيدا ويعلمون انه ليس كذلك. يختال كلما سمع خطواته على الطريق المسفلت: طق.. طق... طق... صوت حذائه يعلو فوق كل شيء، فمن يتجاوزه في المشي فمصيره السجن لانه «يهدد امن الدولة»، ومن يتكلم في حضوره فهو «يتخابر مع الاجانب ضد امن البلاد واستقرارها» ولذلك يستحق السجن سبع سنوات على الاقل بعد التعذيب والاهانة. فما الذي يمنحه كل تلك القوة؟ لا شك ان الطربوش الذي يلبسه على رأسه هو مصدر قوته، وهو كلمة السر الازلية التي جعلته يستقوي على الجميع. انه في كل مكان. يدخل على الناس بيوتهم بدون اذن وفي أي وقت. فمصلحة البلاد التي لا يسهر عليها غيره .تقتضي ان تسلب حرمة المنازل وساكنيها. من حقه ان يطلب من الكبير والصغير الخضوع له والركوع امامه، وليس تجاوزا للقانون في دولة الضباع ان يطلب من المعتقلين تقبيل حذائه. فكل من يعيش على هذه القطعة الصغيرة من الارض مدين له بكل شيء لانه صاحب الفضل والمنة على الجميع. فأين منه «الاخر الاكبر» الذي خصص له جورج اورويل كتابا كاملا؟

في بلد يحكمها هذا الشرطي لا توجد ضرورة للقانون، فهو القانون نفسه، وهو الذي تعتبر تصرفاته عين الصواب والحق. ولا ضرورة للمحاكم لان ما يفعله هو عين العدالة، وكل ما يصدر عنه بحق المعتقل هو ما يستحقه بل أقل من ذلك، ولولا رأفة هذا الشرطي لكان نصيبه أكبر من السجن مع تكميم الفم وتعصيب العينين. في نظره الثاقب كل مواطن مذنب حتى تثبت براءته، ولذلك يتعامل مع ابناء البلاد وفق منطقه السوي، وهل جزاء المذنب الا العقاب؟ وحسب منطقه المتطور فان هذا المواطن لا يعرف ما يصلح له وبالتالي فمن الخطأ الكبير ان يطالب بشيء يتعلق بحياته ونمط عيشه لان الشرطي الحاكم هو الاعرف بمصلحته وما يناسبه، ولا راد لحكمه وتقديره. وعندما يبادر لاعتقاله وضربه فانما ذلك لمصلحته الشخصية ومن اجل الصالح العام، فهو الذي يقدر كل ذلك بوعي وادراك. والضرب هنا لا يعتبر تعذيبا او اهانة بل هو علاج طبيعي لحالة غير طبيعية من التصرف والجهل والتطاول على أولي الامر من قبل السجين.

في دولة يحكمها الشرطي تنتفي الضرورة لوجود المؤسسات المنتخبة لانها لا تعود على الوطن بشيء وليست سوى مصاريف زائدة عن الحاجة وعديمة الجدوى. فبدلا من بناء مبنى ضخم للمجلس الوطني المنتخب يمكن بناء سجن كبير لكي لا يبقى المساجين بدون مأوى كما حدث في البداية عندما امتلأت الخيام بالمعتقلين. وما ضرورة ما يسمى بعملية الانتخابات في بلد يوفر الشرطي فيه الامن والاستقرار؟ ولماذا تنفق المبالغ الضخمة على ممارسة بعيدة كل البعد عن التراث والعادات ما دام هذا الشرطي هو افضل من يشرع للبشر؟ وبدلا من التعددية فقد ارتأى الشرطي ان بندقيته ومقاريعه قادرة على الحفاظ على الامن واحتواء ما يستجد من أزمات. وما دامت تجربة السنوات الخمس الماضية قد أثبتت ان عصا الشرطي قادرة على احتواء الازمة فلماذا الافراط في الحديث عن التغيير والانتخاب والدستور؟ وأي دستور أبلغ أثرا من حذاء الشرطي الذي يعلو صوته فوق كل صوت؟

الشرطي عندما يقول ذلك فانه لا يحلم بل يتفوه بالحكمة والنزاهة، ويؤكد التاريخ ان هذا الشرطي هو الذي استطاع اقامة دول كثيرة عبر التاريخ استطاعت الصمود بوجه التحديات الداخلية وواجهت كل من تسول له نفسه بالخروج عن ارادته. فالبشر في قاموسه ليسوا سوى بهائم خلقت من اجل العلف، وعلى الراعي توفير هذا العلف وحمايتها وضربها اذا حادت عن الطريق. ان هذا الراعي هو الذي يأتي بالعلف من كل مكان ليطعمه الماشية الواقعة تحت تصرفه. ولو لم تكن هذه البهائم راضية بذلك لبحثت عن أسلوب آخر. انها تقبل الحبل الذي يربط حول عنقها في مقابل العلف الذي يوفره الراعي لها. أليس من مصلحة البشر ان يقبل بذلك لكي تتوفر له لقمة العيش بدلا من الحرية التي لا تسمن ولا تغني من جوع؟ فماذا يجدي قبائل افريقيا الحرية التي تعيشها في اودية المجاعة؟ تساؤلات يطرحها الشرطي صاحب المنطق السوي والعقل الحصيف، فمن يستطيع الرد عليه؟

عندما تقدم الدولة البوليسية نموذجا للبشر والعالم يتحرك نحو الالفية الثالثة، وتخرس الالسن عن الرد على افتراءاتها فأي حياة تلك التي تعيشها الانسانية؟ وحين تحكم البلاد أيد ملطخة بدماء الاحرار يصبح الدم عنوانا للقضية وتنتهي المثل والاخلاق. وحين تمتد ايدي البعض لمصافحة الايدي التي مزقت أجساد الشهداء يكون الوضع قد انتهى الى حالة موغلة في الذل والهوان. وعندما تعلو خطوات الشرطي على ما سواها تنتهي انسانية البشر ويتلاشى المنطق وتقبر العدالة وينتهي الوجود. فليعش الشرطي وحده في هذا العالم آنذاك. وحدهم الضحايا الاحرار قادرون على انهاء المأساة وتخطي حواجز الخوف وكسر شوكة الشرطي، ويومها تنتهي دولة البوليس السري.

الى عبد الوهاب حسين واخوته

على وجنتيك يلوح البهاء ... ومن ناظريك يشع السناء
وفي حاجبيك معاني الشموخ ... تعالى على الضيم والابتلاء
وفي معصميك تلوح القيود ... مصابيح يلمع منها الضياء
على كاهليك هموم البلاد ... تنوء بها مثقلا بالعناء
بكفيك تبني لبحريننا ... صروحا تشق عنان السماء
وتحمل روحك في راحتيك ... وتمضي على منهج الانبياء
يكمم فوك وكلتا يديك ... وتأبى حميتك الانحناء
يعلقك الوغد من ركبتيك ... فتشمخ هاما وتأبى البكاء
يعينيك تبصر ما يفعلون ... فيأسى فؤادك للأبرياء
لقد فزت والله في عالميك ... بهذي الحياة ويوم اللقاء

سل الناهضين بهذي البلاد ... ومن قدموا كل هذا العطاء
أتدرون كيف يفل الحديد ... وكيف تدك حصون البلاء
فأنتم لشعب أوال شموع ... وفيك تجسد معنى الوفاء
يناديكم الشعب يوم النزال ... فهل تسمعون صدى للنداء
نساؤكم بين أيدي الطغاة ... أسارى تسير مثل الإماء
وأطفالكم في سجون العذاب ... صباحهم مظلم كالمساء
يمزق أجسادهم حاقد ... كما يفعل الذئب بالأبرياء
أيا سيد القوم يا صامدا ... بوجه الطغاة ورمز الإباء
هزمت فلولهم بالشموخ ... فهم راحلون وفيك البقاء
أعبد الوهاب سلام عليك ... وطوبى لمثلك في الاولياء

تهميش المطالب السياسية لن يفيد الحكومة - التتمة من ص ١

الحاكمة الخليجية بخصوص مجالات المشاركة السياسية والحريات العامة ومنها حرية التعبير.

ولعل هذه الحقائق هي التي دفعت بعض الزعماء الخليجيين لاعادة النظر في ما كان يعتبر من البديهيات والمسلمات، فاصبحوا يتحدثون عن ضرورة الانفتاح والاصلاح السياسي. وهناك اليوم من المحللين السياسيين من يرى ان ثمة تغييرا في السياسات العامة لدى بعض العائلات الحاكمة في الخليج، ويرون في تجربة الكويت عاملا مشجعا برغم ما يكتنفها من نقص ومصاعب. كما ان توجه السعودية لشيء من الاصلاح السياسي يصب في هذا التوجه ويمكن ان يشكل مدخلا لعهد جديد يحتوي على شيء من الانفتاح السياسي والديناميكية في صنع القرار. اما التجربة القطرية خصوصا في مجال الانفتاح الاعلامي والتدرج في تاسيس المؤسسات المدنية والمشاركة السياسية فهي مشجعة للكثيرين، وان كان هناك من يفضل الانتظار للحكم على التجربة. لكن الامر المؤكد ان الانظمة التي تتطور وتتاطر باطر التغيير الواعي هي الاكثر قدرة على البقاء في مقابل الانظمة الجامدة التي تصر على انماط قديمة من اشكال التعاطي مع شعوبها. وتمثل حكومة البحرين المثل الاسوأ في الخليج من حيث وعيها لمستلزمات التغيير، وتفضل التعامل مع دعاة الاصلاح بالقوة والعنف آملة ان يؤدي ذلك الى انهاك الحركة الدستورية وانهاء الانتفاضة والحركة المطلبية. وبرغم التفاؤل الذي أبداه البعض في اعقاب تولي الشيخ حمد السلطة فان هناك من اصدقاء آل خليفة من يرى ان النظام ما يزال يتخبط ولا يستطيع التقدم بشكل حقيقي على طريق الاصلاح السياسي والاستجابة للمطالب الشعبية. وهناك الآن انزعاج شديد من محاولة اللعب على عقول الناس بطرح مشاريع هامشية لا ترتبط بالمطالب الحقيقية وتحاول التشويش عليها.

ان شعب البحرين اليوم يعي بوضوح ما يطالب به، ولم يعد يرضى بشيء اقل من الاصلاح السياسي الحقيقي المتمثل باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. صحيح ان لدى الحكومة وسائل لتأجيل الازمة ولكنها لن تستطيع انهاءها بأسلوب القمع وحده، خصوصا اذا استمرت في تجاهل أسبابها الحقيقية. ان مطالب الشعب سياسية بالدرجة الاولى ويجب التعاطي معها على اساس ذلك وعدم اضاعة الفرص في خطوات هامشية لا تتصل بجوهر القضية. ويؤسفنا ان ننظر الى العالم يتطور باتجاه الحريات والديمقراطية بينما تدخل بلادنا وشعبنا القرن الجديد وهي محكومة بعقلية الماضي وتكريس حالة الاستبداد ورفض حكم القانون وتغييب دستور البلاد. لقد وقف شعبنا مواقفه البطولية طوال السنوات الماضية وسوف تستمر تلك المواقف والبطولات حتى تتحقق المطالب وينتهي عهد الاستبداد والقمع بعون الله.